

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة **٨٧٠٦**

الأربعاء ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دينه	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كيربيتشنكو
	إستونيا	السيدة لوك
	ألمانيا	السيد ليتشارتس
	إندونيسيا	السيد سوميرات
	بلجيكا	السيدة باليسي
	تونس	السيد تونس
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة لورينسو
	جنوب أفريقيا	السيدة غولاب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة بورتر
	الصين	السيد تشينغ لي
	فرنسا	السيدة ميشيل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة غراي
	النيجر	السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد باركن

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

2001664 (A)





استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٠ يوم الأربعاء، ٢٢ كانون الثاني/يناير.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أُذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويُرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم النصوص مكتوبة والإدلاء بنسخة موجزة عند التكلم في القاعة. وأود أن أبلغ جميع المعنيين بأننا سنعلق هذه المناقشة المفتوحة الساعة ١٣/٠٠.

وأعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد عيديد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطتين وأن أثني عليكم لعقد هذه المناقشة المفتوحة.

وتود ماليزيا أن تعرب عن تأييدها للبيانين اللذين سيدلي بهما ممثل أذربيجان باسم حركة عدم الانحياز، وممثل بنغلاديش باسم منظمة التعاون الإسلامي.

قبل أكثر من أسبوع تقريبا، ناقش مجلس الأمن أهمية التمسك بميثاق الأمم المتحدة (انظر S/PV.8699 و S/PV.8699(Resumption 1) و S/PV.8699 (Resumption 2)). ومن ثم، فإن من المناسب أن نعقد هذه المناقشة الآن لأن قضية فلسطين ترتبط ارتباطا جوهريا باحترام مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وإذ نقترب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، من المؤسف أن قضية فلسطين لا تزال دون حل. وعلى الرغم من مرور عقد آخر، لا يزال الفلسطينيون يعيشون تحت احتلال وحشي وحصار قمعي. وهم يواجهون يومياً معاملة تمييزية وانتهاكات لحقوقهم الإنسانية الأساسية. ويجري نزع ملكية ديارهم وأراضيهم وحرمانهم من الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية، فضلا عن فرض قيود على تحركاتهم. ولا يزال الفلسطينيون يكابدون هذه المصاعب والمعاناة الهائلة مع إفلات المتسببين فيها من العقاب فيما يقف المجتمع الدولي عاجزا عن تخفيف المعاناة المستمرة التي تسببها السلطة القائمة بالاحتلال.

ونشهد مرارا وتكرارا سياسات إسرائيل وممارساتها القمعية التي تنتهك بشكل صارخ العديد من قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. تنضم ماليزيا إلى المجتمع الدولي في إدانة المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية واحتلالها غير القانوني للقدس.

وستواصل ماليزيا دعمها للشعب الفلسطيني في سعيه للحصول على حقوقه الأساسية، وخاصة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وكذلك حقه في تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ستفتتح ماليزيا سفارتها المعتمدة لدى فلسطين في عمان وتعمل مع المملكة الأردنية الهاشمية لتحقيق هذا الهدف. كما ستواصل ماليزيا تقديم دعمها لوكالة الأونروا، حيث تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية حماية وتعزيز كرامة وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

تعتقد ماليزيا أن العملية السياسية المشروعة هي السبيل الوحيد للمضي قدمًا في إنهاء الاحتلال غير القانوني لفلسطين ومعالجة جميع قضايا الوضع النهائي وفقًا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويتعين بذل جهود جادة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني وإقامة دولة فلسطين المستقلة. لم تؤد عملية السلام المتوقفة في الشرق الأوسط إلا إلى تفاقم الوضع الحالي في فلسطين. لذلك يجب تهيئة الظروف المناسبة لإنعاش عملية السلام في أقرب وقت ممكن.

ولا نزال نعتقد أنه من مسؤولية مجلس الأمن السعي نحو تحقيق حل الدولتين حيث يمكن للفلسطينيين والإسرائيليين العيش جنبا إلى جنب في سلام على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لفلسطين. وتقع على عاتق

المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن مسؤولية أخلاقية وقانونية لوضع حد فوري للأعمال غير الإنسانية والظلم الذي ترتكبه إسرائيل ضد الفلسطينيين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دوكي إسترادا ماير (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم سيدي الرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الشرق الأوسط.

ومع استمرار تطور الحالة في الشرق الأوسط، يجب أن نتذكر دائمًا أن الاستقرار السياسي طويل الأجل والازدهار الاقتصادي يعزز كل منهما الآخر. ونشجع المجتمع الدولي على العمل بشكل موحد بشأن استراتيجيات تتيح فرصًا اقتصادية تترجم إلى تحسن ملموس في حياة الناس في المنطقة. وعندها فقط سوف يتحقق الاستقرار الدائم.

تتابع البرازيل بقلق بالغ التطورات في العراق. ونشارك الآخرين دعوة جميع الأطراف المعنية للعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي للحالة. ويجب تجنب المزيد من التصعيد بأي ثمن لأنه قد يكون له عواقب وخيمة خاصة بالنسبة للفئات السكانية الأشد ضعفا في المنطقة.

بالانتقال إلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تود البرازيل أن تؤكد من جديد دعمها للتفاوض على حل سلمي ومبتكر للصراع، حيث يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وتشجع البرازيل الطرفين على السعي لإيجاد بيئة سياسية بناءة تفضي إلى العودة إلى مفاوضات مجدية. ولا تزال الحالة الإنسانية في غزة هشة للغاية وتسلط الضوء على الحاجة للتوصل إلى حل سياسي عادل ومنصف للنزاع يتفق عليه الطرفان. وبهذه الروح، تشجع البرازيل جميع الأطراف المعنية على المشاركة في جهود دبلوماسية جديدة بعقل متفتح من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة.

وتشير البرازيل إلى أن الديناميات المتغيرة باستمرار للواقع على الأرض في المنطقة تتطلب استجابة واضحة من جانب المجتمع الدولي في إطار القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالحالة في سورية، لا تزال البرازيل تشعر بالقلق إزاء تصاعد أعمال العنف في جميع أنحاء الجزء الشمالي من البلد. ونؤكد من جديد على التزام جميع الأطراف بالامتثال للقانون الإنساني وندين بشدة أي هجوم يؤثر على المدنيين، بما في ذلك على المنشآت الطبية والعاملين في المجال الطبي، الذين يجب حمايتهم في جميع الأوقات. ونحث الأطراف المعنية على ضمان وصول آمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية إلى المنطقة. وفي هذا الصدد، نقر بتمديد إذن مجلس الأمن لآلية إيصال المعونة عبر الحدود، بينما نأسف لعدم تجديد اثنين من المعابر الحدودية، مما قد يعوق الأنشطة الإنسانية في البلد.

وتؤكد البرازيل مرة أخرى دعمها لعمل المبعوث الخاص غاير بيدرسن وتشجع أعضاء اللجنة الدستورية على تضييق هوة الخلافات فيما بينهم لمواصلة التقدم على المسار السياسي. ونظل مقتنعين بأن عملية سياسية يملك زمامها ويقودها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة مع إيلاء الاعتبار الواجب للحفاظ على السلامة الإقليمية لسورية، هي التي ستحقق السلام الدائم وتتيح تخفيف المعاناة الإنسانية للسكان السوريين.

ولا تزال البرازيل تشعر بقلق عميق إزاء تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن التي تُعد حالياً الأخطر في العالم. إننا ندعو الأطراف إلى الامتناع عن أي عمل قد يؤدي إلى زيادة الأعمال العدائية واتخاذ الخطوات اللازمة صوب التنفيذ الكامل لاتفاق ستكهولم. كما نشجع الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي على إيجاد أرضية مشتركة وتنفيذ شروط اتفاق الرياض.

وعلاوة على ذلك، فإننا نحث الأطراف على مواصلة العمل مع المبعوث الخاص مارتن غريفيث فيما يتعلق بالتوصل إلى حل سياسي شامل للصراع واستمرار تقديم المساعدات الإنسانية بدون عوائق. وتعتبر تدابير بناء الثقة، مثل إطلاق سراح الأسرى المعلن عنه في نهاية عام ٢٠١٩، من بين المبادرات الجديدة بالترحيب لأنها تسهم في تعزيز الحوار. وترحب البرازيل بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة التي وافقنا على نشر أفراد من الجيش والشرطة البرازيليين فيها ونؤكد من جديد أهمية الحفاظ على الظروف المناسبة للوفاء بولايتها.

أخيرا، تدين البرازيل بشدة التصعيد العسكري الأخير في ليبيا بما في ذلك الهجوم الذي وقع في ٤ كانون الثاني/يناير على كلية الهضبة العسكرية وكذلك القصف العشوائي للمدنيين والمباني المدنية في طرابلس.

وندعو جميع أطراف النزاع إلى حماية المدنيين والامتثال للأحكام المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف. ونتابع أيضًا بقلق الاحتمال المتزايد لمزيد من التدخل الأجنبي في البلد. وتكرر البرازيل القول بأنه لا يوجد حل عسكري للتحديات السياسية والأمنية والإنسانية الملحة التي تواجه ليبيا.

ونشجع جميع الأطراف المعنية على الامتثال لاتفاق وقف إطلاق النار الذي أعلن في ١٢ كانون الثاني/يناير ونرحب بجهود السلام التي بذلت مؤخراً من خلال عقد مؤتمر برلين. وندعم العمل الذي قام به الممثل الخاص غسان سلامة من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل للنزاع على أساس تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونأمل في أن يتم عقد المؤتمر الوطني الليبي في أقرب فرصة ممكنة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): يشهد الشرق الأوسط مستويات خطيرة من التصعيد يجب أن تشكل مصدر قلق فوري لمجلس الأمن.

وتمثل التوترات المتصاعدة بين الولايات المتحدة وإيران والأعمال العسكرية ذات الصلة مصدر قلق بالغ. ونأمل أن تمارس جميع الأطراف المعنية بشكل مباشر وغير مباشر أقصى درجات ضبط النفس وأن تلتزم بالدبلوماسية من أجل الحد من التوترات.

يحدد ميثاق الأمم المتحدة معايير واضحة فيما يخص استخدام القوة لا سيما فيما يتعلق بالحالات المقيدة للغاية والمحددة بوضوح والتي يكون فيها استخدام القوة ضد دولة عضو أخرى قانونيًا. إن التطورات الأخيرة تقوض الأحكام الأساسية للقانون الدولي التي يعتمد عليها أمننا الجماعي والمكلف مجلس الأمن بحمايته بالنيابة عنا جميعاً.

وهناك اتجاه مقلق لتأكيد الحق في الدفاع عن النفس وفقًا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة كأساس قانوني للعمل العسكري الوقائي بدون مبرر مناسب. وسيشمل هذا التبرير على الأقل دليلاً على قرب وقوع هجوم مسلح وكذلك على ضرورة وتناسب التدابير المتخذة رداً على ذلك. إن التفسيرات الفضفاضة وغير المدققة للمادة ٥١ تقوض النظام الدولي القائم على القواعد وتشكل عقبة أمام ولاية الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين. ونحن نعلق أهمية قصوى على الحفاظ على سلامة وسلطة ميثاق الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

ويساور ليختنشتاين القلق إزاء الحالة الهشة لخطة العمل الشاملة المشتركة، وهي إنجاز بارز للدبلوماسية المتعددة الأطراف أسفر عن نتائج ملموسة فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي. ونشيد بقرار الموقعين الأوروبيين بتفعيل آلية تسوية المنازعات كمحاولة للحفاظ على المكاسب الأمنية المرتبطة بخطة العمل. ونشير، بالإضافة إلى ذلك، إلى أن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)

لا يزال ملزما لجميع الدول، مع إسناد مسؤولية خاصة لجميع أعضاء مجلس الأمن.

وقد أظهرت المناقشات التي جرت مؤخرا بشأن سورية في مجلس الأمن مرة أخرى أن المجلس لا يزال غير قادر على حشد الإرادة السياسية لإعطاء الأولوية لحماية الشعب السوري. ونشكر أعضاء مجلس الأمن الذين وضعوا ثقلهم الجماعي وراء تحقيق حل بالحد الأدنى على الأقل لاستمرار إيصال المعونة عبر الحدود. فقد تصرفوا بمسؤولية في مواجهة معارضة سياسية قوية، تمشيا مع دورهم كأعضاء مسؤولين في المجلس يعملون بالنيابة عن أعضاء الأمم المتحدة. وقد أعرب نفس الأعضاء عن آرائهم مرارا وتكرارا وبوضوح بشأن ضرورة كفالة المساءلة عن أسوأ الجرائم المرتكبة في سورية. وإذ لا يزال المجلس يتجاهل تلك الآراء، ولا سيما الدعوة إلى الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، فقد أنشئت الآن الآلية الدولية المحايدة والمستقلة بوصفها جهازا فرعيا كاملا تابعا للجمعية العامة، بما في ذلك فيما يتعلق بالميزانية. وتشكل الآلية تذكيرا دائما بالدور الأساسي للمساءلة الجنائية عن مستقبل سورية. ولا يمكن الفصل بين السلام والعدالة في عملية سياسية تهدف إلى تحقيق السلام المستدام والدائم.

وتظل ليختنشتاين تؤيد حل الدولتين على أساس القانون الدولي الساري باعتباره السبيل الوحيد للتوصل إلى حل مستدام للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. فالتطورات في الميدان، بما في ذلك تجديد أنشطة الاستيطان، تهدد بتقويض احتمال التوصل إلى هذا الحل، وتنتهك القانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة. إننا نتابع باهتمام أنشطة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ونلاحظ على وجه الخصوص أن تحقيقها الأولي في الحالة في فلسطين خلص إلى استنتاج مفاده أن جميع المعايير القانونية بموجب نظام روما الأساسي قد استوفيت لفتح تحقيق. إن مثل تلك الإجراءات، التي تتخذها محكمة دولية دائمة وذات حجية، هي من سمات نظام دولي فعال قائم على القواعد، على النحو الذي تدعو إليه باستمرار قطاعات كبيرة من عضوية الأمم المتحدة. وسنواصل دعمنا للمحكمة الجنائية الدولية في تحقيق العدالة بإصرار وبثقة تستمدها من ولايتها المدعومة دعما واسع النطاق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت): نؤكد بداية، السيد الرئيس، تأييدنا ودعمنا للبيانات التي أدلى بها ممثلو كل من السودان، نيابة عن مجموعة الدول العربية، وبنغلاديش، نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، وأذربيجان، نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

ونشكر كذلك كلا من وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون بناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو، ومساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيدة أورسولا مولر، على إحاطتيهما القيمتين (انظر S/PV.8706) اللتين ذكّرتانا جميعا بخطورة الأوضاع على الأرض.

تنعقد جلسة اليوم، للأسف، في ظل استمرار الظروف الدقيقة والخطرة نتيجة مواصلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، اعتداءاتها وانتهاكاتها المتكررة ضد الشعب الفلسطيني. وقد لمسنا خلال العامين الماضيين، كأعضاء غير دائمين في مجلس الأمن، قلق الأمم المتحدة البالغ جراء تلك السياسات الإسرائيلية غير القانونية التي كانت تنذر بدفع الوضع نحو الانهيار الكامل وتقوض أي فرصة للتوصل إلى حل الدولتين، كما قال المنسق الخاص لعملية السلام، السيد نيكولاي ملادينوف، في أكثر من مناسبة في هذه القاعة.

وفي الوقت الذي لا يمكن أن نحصي فيه الممارسات والسياسات الإسرائيلية العدائية على مر السنين ومنذ بدء الاحتلال، فإن من غير المقبول أن تستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي في هذه الانتهاكات من دون محاسبة بسبب عجز

مجلس الأمن عن تحميل السلطة القائمة بالاحتلال المسؤولية عن عدم تنفيذ قراراته، لا سيما أمام الازدراء الذي تمارسه هذه السلطة المحتلة، خاصة للقرارات التي تهدف إلى حماية حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وإنهاء الممارسات غير القانونية ضده وضد ممتلكاته ومقدساته وحقوقه الأساسية، وهي ممارسات منافية للقرارات الشرعية والقانون الدولي الإنساني. ومن غير المقبول كذلك أن يمر على اتفاق أوسلو ٢٥ عاما من دون أن نحرك ساكنا نحو السلام لشامل والعادل ونحو إيجاد حل لهذه القضية التي تمثل جوهر النزاع العربي الإسرائيلي،

وبسبب استمرار الاعتداءات الإسرائيلية التي تهدف إلى تكريس الاحتلال وتقويض أية فرصة لسلام حقيقي. فقد واصلت السلطة القائمة بالاحتلال طوال عام ٢٠١٩، حملات الاعتقالات التعسفية وهدم المباني الفلسطينية والاستيلاء عليها، كما شهدنا في شهر تموز/يوليه الماضي بعد اقتحام إسرائيل قرية صور باهر وتدمير مبانيها وتشريد العشرات من العوائل الفلسطينية، وتتمادى بشكل غير مسبوق في بناء المستوطنات وإقامة الآلاف من الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية والتوسع في بناء المستوطنات في القدس الشرقية المحتلة والتهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين، في انتهاك صارخ للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وزيادة جرائم المستوطنين ضد الفلسطينيين العزل وممتلكاتهم وأماكن عبادتهم، بحماية من سلطات الاحتلال، التي نحملها المسؤولية كاملة عن هذه الجرائم والاعتداءات التي تعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

كل ذلك، إلى جانب تشديد سلطة الاحتلال الحصار المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من ١٢ عاما، ومواصلتها استهداف المدنيين من الشعب الفلسطيني بالذخيرة الحية منذ بداية مسيرات العودة الكبرى السلمية، التي خلفت وراءها مئات من الشهداء، من بينهم عشرات الأطفال، وعشرات الآلاف من المصابين، علاوة على تقويض عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، واستمرار الاعتداءات على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، بما في ذلك إمعانها في تغيير الوضع القانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك وتقسيمه زمانيا ومكانيا، وإصرارها على اتخاذ قرارات أحادية غير قانونية، كتجميد جزء من عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية وعدم تجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل، ناهيك عن الشروع في إجراءات تهدف إلى تغيير طابع ووضع مدينة القدس التاريخيين وتركيبتها الديموغرافية ومحاولاتها فرض سياسة الأمر الواقع وتكريس سيادتها على الأراضي التي تحتلها.

ونطرح عليكم اليوم سؤالا بسيطا، السيد الرئيس، قبل أن اختتم بياني. ألم يحن الوقت لأن يتخذ مجلس الأمن موقفا حازما وجادا لوقف تلك الجرائم والاعتداءات الإسرائيلية؟ أم أننا سنشهد عاما جديدا مليئا بالأسى وفقدان الأمل لنا وللشعب الفلسطيني؟

وختاما، نعيد التأكيد على الموقف العربي المتمسك بالسلام كخيار استراتيجي وحل الصراع العربي – الإسرائيلي وفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة والقانون الدولي ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، بكل عناصرها، والتي نصت على أن السلام الشامل مع إسرائيل يجب أن يسبقه إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وبما يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب وفد باكستان بهذه الفرصة لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط. لقد

استمعنا بعناية إلى الإحاطتين اللتين قدمهما كل من وكيلة الأمين العام ديكارلو ومساعدة الأمين العام مولر (انظر S/PV.8706).

تشكل الحالة في الشرق الأوسط تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. فقد ظهرت تهديدات جديدة، حتى مع تفاقم النزاعات القديمة. وقد اكتسب التنافس الاستراتيجي في المنطقة صبغة طائفية. وتهدد المصالح المتنافسة والمتداخلة للقوى الإقليمية والخارجية بتقويض أسس السلام والاستقرار في المنطقة وخارجها. وأصبح السكان المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، الضحايا الرئيسيين للعنف وعدم الاستقرار الذي طال أمده.

وكما أظهرت التطورات الأخيرة في منطقة الخليج، فإن خطر التصعيد الخطير في المنطقة ليس مستبعدا على الإطلاق. ولا يمكن للمنطقة أن تتحمل نزاعا آخر. وفي أعقاب التوترات الأخيرة بين إيران والولايات المتحدة، تسعى باكستان إلى نزع فتيل تلك التوترات. فبمبادرة شخصية من رئيس الوزراء عمران خان، زار وزير خارجيتنا طهران والرياض وواشنطن في الأيام القليلة الماضية. وشددنا على ضرورة ضبط النفس المتبادل، بما في ذلك عدم استخدام القوة واللجوء إلى الحوار من أجل تسوية جميع المنازعات. إن رد الفعل الإيجابي من جميع الأطراف مشجع ويمكن أن يكون خطوة أولى نحو مشاركة إقليمية واسعة النطاق. وستظل باكستان شريكا للسلام في المنطقة.

كما تحققت مكاسب دبلوماسية في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط. وفي الأسبوع الماضي، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٥٠٥ (٢٠١٩)، الذي جدد فيه ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة لمدة ستة أشهر أخرى. وكان ذلك إشارة واضحة إلى التزام المجتمع الدولي بالتوصل إلى حل سلمي للأزمة اليمنية. وسيوفر التنفيذ الكامل للاتفاق الزخم اللازم لإحلال السلام في ذلك البلد.

وفي سورية، أدى إنشاء اللجنة الدستورية إلى إحياء الآمال في التوصل إلى تسوية سياسية شاملة. ونكرر دعوات المبعوث الخاص إلى سورية الأطراف السورية وأصحاب المصلحة الدوليين إلى ضرورة رعاية اللجنة ودعمها دعما حقيقيا.

ويجب أن يعقب مؤتمر برلين المعني بليبيا الوفاء بتعهد القوى الدولية بإتاحة المجال للمصالحة السياسية بين مختلف الفصائل داخل ليبيا.

بيد أن مأساة فلسطين، التي تقع في صلب الكثير من الاضطرابات في الشرق الأوسط، لا تظهر أي علامات على نهايتها. وإذ تتوسع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن رؤية حل الدولتين تُختزل بصورة منهجية في واقع الدولة الواحدة. وقد أدت الإجراءات الانفرادية بشأن وضع القدس والمستوطنات الإسرائيلية إلى زيادة تقويض آفاق السلام.

وللأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، دور مركزي في التصدي لتلك التحديات. إن عناصر التسوية الشاملة معروفة جيدا – مبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تعزيز هدف إقامة دولة فلسطينية لها مقومات البقاء وديمقراطية وذات سيادة ومتصلة جغرافيا تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة لبحث الحالة في الشرق الأوسط.

إن أكثر ما يميز هذه الحالة في الوقت الراهن هو استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي في العمل على فرض الأمر الواقع، حيث أعلنت إسرائيل عن نيتها بناء مجموعة كبيرة من

المستوطنات ورغبتها في ضم أجزاء واسعة من الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، مما أدى إلى إغلاق باب التسوية وزاد من تعنت إسرائيل وجرأتها على انتهاك المواثيق والقوانين الدولية ذات الصلة لإنهاء هذا الصراع الذي يشكل السبب الرئيسي في أزمة المنطقة. فلا تزال إسرائيل تسن تشريعات وتعتمد سياسات مناهضة للفلسطينيين لشرعنة نظامها الاستيطاني وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه.

ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا للمجتمع الدولي بضرورة إلزام إسرائيل بتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، وإلا فإن المنطقة سوف تظل تعاني من خطر استمرار هذا الصراع الذي طال أمده.

إن المملكة العربية السعودية تؤكد موقفها الثابت وهو أن القضية الفلسطينية هي القضية المحورية الأولى للمملكة العربية السعودية. وسنظل ندافع عنها وعن حقوق الشعب الفلسطيني حتى ينال حقوقه غير القابلة للتصرف ويقيم دولته المستقلة داخل حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، وفقا لقرارات مجلس الأمن الملزمة ولمبادرة السلام العربية، وكذلك ضرورة إنهاء احتلال إسرائيل للجولان العربي السوري المحتل وللأراضي اللبنانية المحتلة. كما يرفض بلدي بشكل قاطع التصريحات التي تعتبر المستوطنات في الضفة الغربية شرعية ولا تخالف القانون الدولي. إن قيام إسرائيل ببناء المستوطنات مخالف لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي ويقف عقبة أمام تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ويقف عقبة أيضا أمام حل الدولتين.

وتؤكد المملكة العربية السعودية رفضها للتدخلات الأجنبية في الشأن الليبي، التي أدت إلى انتقال المقاتلين المتطرفين إلى ليبيا وإلى انتهاك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإلى زيادة حدة التصعيد العسكري وإطالة أمد الصراع وتعميق معاناة للشعب الليبي الشقيق. كما تؤكد المملكة العربية السعودية على موقفها المتمثل في مساندة الشعب الليبي واحترام إرادته والوقوف على مسافة متساوية من جميع الأطراف الليبية. وندعو هذه الأطراف إلى ضبط النفس وتغليب المصلحة العليا حماية والحفاظ على وحدة الأراضي الليبية وسلامتها وسيادتها الإقليمية وتحصينها من التدخلات الخارجية، وكذلك دعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إنهاء النزاع وحل الأزمة بالحوار والحلول الدبلوماسية.

وتدين حكومة بلدي التصعيد الأخير من جانب السلطات السورية في الهجمات التي تشنها على المدنيين في إدلب. وندعو إلى التهدئة والعمل على استكمال الحوار من خلال اللجنة الدستورية التي مثل إنشاؤها بارقة الأمل للشعب السوري من أجل الخروج من أزمته التي طال أمدها. فالسنوات الماضية أثبتت بم لا يدع مجالا للشك بطلان فرضية الحل العسكري على حساب الشعب وإرادته وضرورة إنقاذ سورية من خلال الحوار والحل السياسي وليس من خلال التدخلات الخارجية. وإننا ندعو إلى خروج جميع الميليشيات المسلحة الأجنبية من الأراضي السورية من أجل الحفاظ على وحدة الأراضي السورية وأمنها واستقرارها.

لقد كان بلدي ولا يزال يدعو إلى أقصى درجات ضبط النفس والتهدئة والحوار حيال شتى النزاعات. ويشدد بلدي، بغض النظر على أن التوتر الجاري في المنطقة الآن لا يحل إلا بالحوار وإن الهجمات الأخيرة في العراق الشقيق وانتهاك إيران المستمر لسيادة العراق يشكل تصعيدا خطيرا قد يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها. إن المملكة العربية السعودية، إذ تشجب هذه الاعتداءات وتدين انتهاكها للسيادة العراقية، لتدعو مجددا إلى ضرورة ضبط النفس من جانب جميع الأطراف والحرص على عدم التصعيد للحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق الشقيق وفي منطقة الخليج العربي. كما نؤكد على وجوب اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته لاتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أمن هذه المنطقة الحيوية للعالم أجمع وضمان استقرارها وردع عمليات

الاستفزاز والتخريب التي نفذتها إيران ولا تزال تنفذها في هذه المنطقة. لقد مارس بلدي أقصى درجات ضبط النفس في ما يخص الهجوم الإرهابي الذي أصاب المنشآت النفطية التابعة لشركة أرامكو السعودية في بقيق وخريص، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. هذا الهجوم الذي تبنته الميليشيات الحوثية في اليمن، ولكن التحقيقات الدولية والتقارير الأممية أثبتت أنه لم يصدر من الأراضي اليمنية وإنما كان مصدره من جهة الشمال.

شهد اليمن مؤخرا جهودا متتالية على المستويين الإقليمي والدولي لخفض التصعيد والدفع بعوامل بناء الثقة مما أدى إلى تحسن في الوضع العسكري والسياسي والإنساني خلال الفترة الماضية. فاتفاق الرياض بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، الذي يهدف إلى تحقيق الأمن والسلم وإعادة عجلة التنمية في اليمن، دخل مرحلته الثانية.

ولكننا مع الأسف ما زلنا نشهد استمرار الميليشيات الحوثية، المدعومة من إيران، في ممارساتها المنافية لقرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥). وكان آخر هذه الممارسات هو الهجوم الإرهابي الذي نفذته ميليشيا الحوثي على مسجد في محافظة مأرب، وراح ضحيته عشرات القتلى والجرحى. وإننا إذ ندين هذا الهجوم الإرهابي الذي لم يراع إِلّاً ولا ذمة في استهداف دور العبادة واستباحة دماء اليمنيين، نجدد التأكيد على وقوف المملكة وشقيقاتها من دول التحالف إلى جانب اليمن إنسانا وأرضاً. ونعد هذه الأعمال الإرهابية البشعة تقويضا متعمدا لمسار الحل السياسي.

ختاما، إن المملكة العربية السعودية تدعو المجتمع الدولي، وخصوصا مجلس الأمن، إلى تفعيل دوره الرئيسي في صون الأمن والسلم الدوليين، والدعوة الحازمة إلى ممارسة خفض التصعيد والتوتر في المنطقة قبل أن يؤدي إلى كوارث دولية. والتأكيد على أن التهدئة والحوار وممارسة أقسى درجات ضبط النفس هي الحل الرئيس لتفعيل دور الدبلوماسية الوقائية لمنع نشوب النزاعات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لا تزال الحالة في جميع أنحاء الشرق الأوسط تشكل مصدرَ قلق بالغ. لقد تصاعد الإرهاب والعنف والأزمات الإنسانية مما ألحق الضرر بالملايين من الأبرياء في المنطقة. وفي مواجهة تلك التطورات، يجب أن نحافظ على تركيزنا على الحاجة الملحة إلى حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وعلى الرغم من النداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي، ما برحت الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي تتزايد بمعدل ينذر بالخطر في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. والأنشطة الاستيطانية تبعث على القلق البالغ. ولا لبس في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بشأن الآثار المدمرة للأنشطة الاستيطانية غير المشروعة. ويجب تنفيذ جميع أحكامه.

وينبغي لإسرائيل أن توقف فورا جميع الأنشطة الاستيطانية، فضلا عن هدم المنازل ومصادرة الأراضي وغير ذلك من السياسات التي تحرم الفلسطينيين من حقهم في التنمية. إن محاولات إنكار الحقوق التاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني تمثل انتهاكا للقانون الدولي. ولا يمكن مصادرة هذه الحقوق، بما في ذلك حق العودة. ولن يسفر استمرار هذه الممارسات سوى عن تعميق الشعور بالظلم وجلب اليأس. وهذا ليس في مصلحة أحد. كما أن الحالة في قطاع غزة تبعث على القلق العميق. ولا يزال سكان غزة، الذين يتعرضون للحصار، يعيشون في حالة من اليأس وانعدام الأمن الهائلين. وتواجه المنظمات الإنسانية على أرض الواقع تحديات هائلة في علاج الأشخاص الذين يعانون من التهابات حادة في العظام. وينبغي أن يتمكن المجتمع الدولي من مساعدة الجرحى خلال فترة التعافي المتسمة بعدم اليقين.

وتتفاقم هذه المأساة بسبب أسوأ أزمة مالية في تاريخ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وفي الوقت الذي تشهد فيه المنطقة نزاعات وتقلبات كبيرة، سيكون الأثر المترتب عن التعطيل المحتمل لخدمات الأونروا شنيعا. وبتمديد ولاية الأونروا، أبدت الجمعية العامة تأييدها الساحق للوكالة. وينبغي لنا أيضا أن نواصل بذل الجهود لجعل الحالة المالية للوكالة أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر استدامة. وكان تفعيل صندوق الوقف التابع لمنظمة التعاون الإسلامي خطوة مهمة إلى الأمام في هذا الصدد.

إن التطورات التي حدثت مؤخرا تذكرنا مرة أخرى بالحاجة الملحة إلى تنشيط عملية السلام. ولا يزال حل الدولتين، بإقامة دولة فلسطين المستقلة داخل حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم. وينبغي أن تستند أي خطة أو مبادرة للسلام إلى تلك المعايير المقررة.

وأود أيضا أن أتناول بإيجاز التطورات في سورية. ففي إدلب، لا يزال الاستهداف المنهجي للمدنيين والبنية التحتية المدنية من قبل النظام يسبب موجات هائلة من النزوح. ويواجه الملايين من الناس دورات مستمرة من العنف. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، شُرِّد نحو ٣٥٠ ٠٠٠ شخص في إدلب، ٨٠ في المائة منهم من النساء والأطفال. وغادر العديد منهم منازلهم في عجلة من أمرهم للبقاء على قيد الحياة ولم يتمكنوا من جلب أي ممتلكات حيوية لبقائهم.

وبالنظر إلى ظروف الشتاء، أصبح المدنيون أكثر عرضة للخطر في إدلب. فحياتهم مهددة بالهجمات العسكرية والظروف الجوية القاسية. والأزمة الراهنة تزيد من الوضع الإنساني الأليم أصلا في شمال غربي سورية. ولا يمكن القبول بالهجمات العشوائية على المدنيين بذريعة مكافحة الإرهاب. واحترام القانون الدولي الإنساني أمر لا غنى عنه. ومن الأمور الحيوية وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستمر وآمن ودون عوائق، بما في ذلك من خلال آلية الأمم المتحدة الإنسانية عبر الحدود. وستواصل تركيا بذل الجهود للحفاظ على الوضع الراهن في منطقة تخفيف التوتر بإدلب.

وبعد الجولتين الأوليين، من المؤسف أن اللجنة الدستورية قد توقفت. وينبغي ضمان أن تتمكن اللجنة من العمل دون أي عائق. وينبغي لأعضاء المجتمع الدولي أن يعملوا معا من أجل المساعدة على دفع العملية السياسية قدما، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وينبغي لنا جميعا أن ندعم جهود المبعوث الخاص غير بيدرسن لتحقيق تلك الغاية. ومع دخول النزاع في سورية عامه العاشر، هناك حاجة ملحة جدا إلى عملية سياسية حقيقية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد إشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، اسمحوا لي أن أتناول بإيجاز المسائل الإقليمية الأوسع نطاقا. لدينا قلق بالغ إزاء ازدياد حدة التوترات مؤخرا في المنطقة. إن اندلا ع نزاع جديد، ولا سيما في منطقة الخليج، يمكن أن تكون له عواقب وخيمة. ويجب علينا أن نواصل تشجيع الطرفين على السعي إلى إيجاد حل عن طريق المفاوضات. وتحث اليابان جميع الأطراف المعنية على بذل أقصى الجهود الدبلوماسية من أجل تجنب المزيد من تصعيد الحالة. وقد عاد رئيس الوزراء آبي لتوه من زيارته للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان. وستواصل اليابان جهودها الدبلوماسية لتخفيف حدة التوترات وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

وحتى في هذه المرحلة، لا تزال عملية السلام في الشرق الأوسط إحدى الأولويات القصوى للمجتمع الدولي. وبدون إيجاد حل للمسألة، لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة. وبالأمس، سمعنا مرة أخرى عن استمرار الأنشطة

الاستيطانية، فضلا عن هدم المباني المملوكة للفلسطينيين. وتعرب اليابان عن بالغ استيائها من تلك الأنشطة وتحث حكومة إسرائيل بقوة على الوقف التام لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك تنفيذ خطط البناء التي تقوض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين.

كما يساورنا قلق عميق إزاء استمرار العنف. وندين بشدة الإرهاب والهجمات على المدنيين الأبرياء، بما في ذلك الهجمات بالصواريخ، وندعو الطرفين إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف والاستفزازات والتحريض.

ولا تزال اليابان ملتزمة بدعم حل الدولتين. وينبغي تسوية الوضع النهائي للقدس عن طريق المفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المعروفة. وستظل اليابان تحاور الجانبين وستواصل تعزيز تدابير بناء الثقة. وكخطوة متواضعة وبالاستناد إلى سنوات عديدة من الجهود، ستدعو اليابان في وقت لاحق من هذا الشهر ١٠ شبان من كل من إسرائيل وفلسطين لدعم بناء الثقة فيما بينهم. والنقطة هنا هي إثبات أن الشباب يمكنهم تسليط الضوء على المسار المؤدي إلى السلام والأمن من خلال توفير الأمل للأجيال المقبلة.

ونكرر كل ثلاثة أشهر بيانات كئيبة مماثلة في القاعة. ويحدونا أمل صادق في اتخاذ خطوات إيجابية في الأشهر المقبلة، بما في ذلك إجراء انتخابات عامة في فلسطين. وستظل اليابان تشارك بنشاط، سياسيا واقتصاديا، في دعم التقدم في عملية السلام، بالتعاون مع الشركاء الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيدة راز (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، ود أن أهنئ باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وفد فييت نام على رئاسته المقتدرة لمجلس الأمن هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر فييت نام، بصفتها دولة مراقبة شقيقة في اللجنة، على دعمها الطويل الأمد لقضية فلسطين العادلة. وتود اللجنة أيضا أن تهنئ إستونيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين والنيجر على تولي مقاعدها في المجلس وتتمنى لها كل النجاح في الوفاء بمسؤولياتها الهامة.

ونشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. وأود أيضا أن أشكر السيدة أورسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطتها الشاملة بشأن الحالة الإنسانية (انظر S/PV.8706).

وإذ نجتمع في المجلس في هذا العام والعقد الجديدين للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، ما تزال التوترات والاضطرابات الجغرافية السياسية المتزايدة في المنطقة تذكرنا جميعا بأنه ينبغي ألا نعتقد أن السلام أمر مسلم به وأنه لا ينبغي يجب الحفاظ عليه وصونه. ويجب علينا صون القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وتحقيقها. فهي لا تزال الإطار المشترك الذي نستند إليه في منع نشوب النزاعات وحلها، فضلا عن منع الظلم ومعالجته.

وتؤكد التطورات الأخيرة الحاجة الآن أكثر من أي ذي قبل إلى مناقشة اليوم بشأن قضية فلسطين خشية تهميشها أو نسيانها في ظل الاضطرابات الراهنة. وهل لي أن أذكِّر الممثلين بأن ترك هذه القضية دون حل في سياق الجمود الحالي في عملية السلام والتطورات الخطيرة في الميدان، يعتبر إهمالا خطيرا لواجباتنا الجماعية المنصوص عليها في الميثاق، علاوة على تهديد السلام وأمن المنطقة وغيرها.

وعلى وجه الخصوص، فلا يمكن تجاهل استمرار الاحتلال غير المشروع للأرض الفلسطينية وتدهور الوضع في الميدان في هذه البيئة المضطربة الراهنة واعتباره أمرا عاديا. وشهد عام

٢٠١٩ زيادة بنسبة ٤٥ في المائة في عمليات هدم المنازل الفلسطينية ومصادرتها في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، مقارنة بعام ٢٠١٨ وفقا للإحصاءات التي نشرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وعلاوة على ذلك، وافقت إسرائيل في بداية هذا الشهر على بناء ١ ٩٣٦ وحدة استيطانية جديدة إضافية في المستوطنات غير الشرعية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

وأود أن أكرر التأكيد بأشد العبارات أن المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة غير شرعية بموجب القانون الدولي، على النحو الذي أكده في جملة أمور، القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ولا أساس من الصحة مطلقا للادعاءات بشرعية المستوطنات وأنها قد تعزز السلام الإسرائيلي – الفلسطيني. وهي ادعاءات مستفزة. ويجب على إسرائيل وقف بناء المستوطنات وتوسيعها فورا وعلى نحو كامل.

وينبغي أن تتضمن تقارير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تقارير الدول الأعضاء عن كيفية امتثالها للفقرة ٥ من المنطوق التي تدعو الدول الأعضاء إلى التمييز في إجراءاتها بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفيما يتعلق بالأنشطة الاستيطانية أيضا.

وبالمثل، تهدد التوترات الناجمة عن الهجمات التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلية على المصلين داخل مجمع المسجد الأقصى بمزيد من زعزعة الاستقرار، وهو ما يجب تجنبه. ومؤسسة وقف القدس الإسلامية هي المؤسسة الوحيدة المسؤولة عن إدارة شؤون مجمع المسجد الأقصى، بما في ذلك صيانة جدرانه الداخلية والخارجية. وتحث اللجنة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على التقيد بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي وتجنب الأعمال التي تضعف الوضع الراهن والهش أصلا.

وفي تطور إيجابي، صوتت الجمعية العامة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ على تمديد ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) حتى عام ٢٠٢٣ (قرار الجمعية العامة ٧٤/٨٥). ويدل التصويت بأغلبية ساحقة تأييدا للتمديد على دعم المجتمع الدولي الثابت لولاية الوكالة وللجهد اللازم لدعم ٥,٥ ملايين لاجئ فلسطيني. وتجدد اللجنة دعوتها إلى جميع الدول الأعضاء لتوفير التمويل المستدام والموثوق به للأونروا كي يتسنى لها تقديم الخدمات الإنسانية الحيوية للاجئين الفلسطينيين، فتسهم بذلك في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

وعلاوة على ذلك، اعتمدت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر بأغلبية ساحقة جميع القرارات المتعلقة بقضية فلسطين، بما فيها ما يتعلق بولاية هذه اللجنة (قرار الجمعية العامة ٧٤/١٠) وبشأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة (قرار الجمعية العامة ٧٤/١١). وقد حظيت بتأييد ما يقرب من ٩٠ في المائة من عضوية الأمم المتحدة. وذلك دليل آخر على رسوخ مثل هذه القرارات في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن أنها تؤكد تأييد غالبية العالم لقضيتنا. ويجب الحفاظ على توافق الآراء الدولي هذا وأن يكون محورا لتنسيق جميع جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق حل عادل ودائم وسلمي.

في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، قررت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، استنادا إلى إحالة من دولة فلسطين وبعد إجراء تقييم شامل ومستقل وموضوعي لكل المعلومات الموثوقة والمتاحة لمكتبها، مواصلة التحقيق في جرائم الحرب المزعومة المرتكبة في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية وقطاع غزة. وترحب اللجنة بإعلان المدعية العامة وهي على ثقة من أن مثل هذا التحقيق سيكون لصالح العدالة والسلام.

ولا يزال الوضع الإنساني والاقتصادي لمليوني فلسطيني مقيمين في قطاع غزة متدهورا ووصل إلى مرحلة حرجة حذّر

منها فريق الأمم المتحدة القطري في تقريره ''غزة ٢٠٢٠: هل ما زالت مكانا صالحا للعيش؟'' ودعا التقرير إلى اتخاذ إجراءات إنسانية وسياسية عاجلة. ونكرر أقوى دعواتنا إلى رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة منذ ١٢ عاما.

وأود أيضا أن أكرر تأييد اللجنة لعملية المصالحة التي تقودها مصر وغيرها والتي لا تدخر جهدا في ذلك الصدد. وتعرب اللجنة أيضا عن تأييدها الكامل لإجراء انتخابات عامة في دولة فلسطين، بما فيها القدس الشرقية، بهدف إعادة توحيد الشعب الفلسطيني في ظل حكومة وطنية فلسطينية واحدة شرعية وديمقراطية.

وفي أوقات عدم التيقن هذه التي يشهد فيها الشرق الأوسط مستويات غير مسبوقة من التوتر، ندعو المجلس، بوصفه ضامنا للسلم والأمن الدوليين، إلى الاضطلاع بمسؤولياته وتنفيذ قراراته ذات الصلة، فضلا عن اتخاذ الإجراءات التي طال أمدها بشأن قضية فلسطين لصالح أجيال من الفلسطينيين والإسرائيليين الساعين إلى العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن على طول حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد إدريس (مصر): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب عن التهنئة بتوليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير وعن التقدير لجهودكم. كما أود أن أعرب عن تضامن مصر مع بيانات كل من حركة عدم الانحياز والمجموعتين العربية والإسلامية في هذا الصدد. وأعرب عن الشكر والتقدير للإحاطات القيّمة التي تم تقديمها من مسؤولي الأمم المتحدة في افتتاح هذه الجلسة. كما أعرب عن الترحيب بكافة الأعضاء الجدد الذين انضموا في بداية هذا العام إلى عضوية المجلس.

تستقبل منطقة الشرق الأوسط عاما جديدا وعقدا جديدا في ظل تحديات جسام وأزمات تلقي بظلالها على أمن واستقرار المنطقة، خاصة بعد ما شهدته من ثورات وتطورات حادة على مدى السنوات الماضية، وما صاحبها من انهيار عدة دول وانتشار واسع لظاهرة الإرهاب. وقد جاءت تلك التطورات لكي تضيف إلى ما تعانيه المنطقة من أزمات ممتدة منذ عقود، ومن أبرزها غياب حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية.

إن مجلس الأمن قد أصدر العديد من القرارات تجاه القضية الفلسطينية، كان آخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، حيث تضع تلك القرارات أسس الحل العادل لتلك القضية، بجانب مرجعيات عملية السلام، خاصة مبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام. وبالرغم من ذلك، فإن القضية الفلسطينية ما زالت تراوح مكانها دون حل، بل إن أفق الحل العادل والمنصف للشعب الفلسطيني قد تراجعت في ظل ما تشهده الأراضي الفلسطينية من تدهور مستمر نتيجة ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

لقد شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام الماضي استمرارا في تدهور الأوضاع على الأرض، حيث استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مصادرة المزيد من الأراضي وطرد المواطنين الفلسطينيين من أراضيهم وهدم المنازل وبناء الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية، وهي أمور تتناقض جميعها مع المواثيق الدولية ومع أي مساعي لإعادة إحياء مفاوضات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. إن هذه الجلسة تضاف إلى عشرات بل مئات الجلسات التي عقدها مجلس الأمن حول القضية الفلسطينية، إلا أن الشعب الفلسطيني ما زال يتطلع إلى نيل حقوقه المشروعة،

فإلى متى تستمر الأوضاع الحالية؟ وإلى متى تستمر معاناة الشعب الفلسطيني دون نهاية؟ فلم يعد من المجدي عقد جلسات شهرية حول القضية الفلسطينية من أجل استعراض الأوضاع

دون أفق واضح أو خطوات ملموسة للحل. إن مصر ما زالت تؤكد على أن القضية الفلسطينية هي جوهر الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ولن تنعم المنطقة بالاستقرار ما لم ينل الشعب الفلسطيني حقوقه ويتم تحرير كافة الأراضي العربية التي احتلت في عام ١٩٦٧، بما في ذلك الجولان السوري المحتل.

إن الأزمات العديدة التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط لا يجب أن تصرفنا أو تحول انتباهنا عن الحقيقة الماثلة أمام الجميع، وهي تدخل بعض الأطراف الإقليمية في دول المنطقة بصورة تهدد أمنها واستقرارها من أجل فرض مصالحها الوطنية دون مراعاة لالتزامات أو حقوق يفرضها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة على الدول الأعضاء. ولعل التصعيد الخطير الذي شهدته المنطقة في مستويات التوتر والعنف، ومن ذلك في منطقة الخليج، ولجوء عدد من الأطراف الإقليمية والدولية لاستخدام القوة واستهداف متبادل للمصالح، بما في ذلك التعرض المتكرر لأهداف مدنية، يؤشر بقوة إلى ضرورة اتخاذ تدابير فورية بما في ذلك من خلال مجلس الأمن لوقف التصعيد وحث كافة الأطراف على الامتثال التام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي،

وفي مقدمتها الامتناع عن استخدام القوة واحترام سيادة الدول والكف عن التدخل في شؤونها الداخلية تحت أي ذريعة، فضلا عن امتناع كافة الأطراف بشكل فوري عن دعم الجماعات الإرهابية والميليشيات الخارجة عن الشرعية. وتؤكد مصر أهمية تكثيف جهود الدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة في منطقة الشرق الأوسط لنزع فتيل التوتر وتجنيب المنطقة ويلات المزيد من المواجهات العسكرية المدمرة.

وفي هذا الإطار، تعرب مصر عن قلقها البالغ إزاء ما وصلت إليه الأوضاع في ليبيا الشقيقة من تدهور، بما في ذلك الخرق السافر لحظر السلاح والتدخلات الخارجية السلبية، مما يزيد من صعوبة التوصل للسلام والاستقرار المأمول في ليبيا، ويصب في مصلحة الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر التي تسعى لاستغلال الأوضاع في البلد، بما يفاقم من معاناة الشعب الليبي ويؤدي إلى مزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويهدد الاستقرار في دول الجوار، وبالأخص في منطقة الساحل الأفريقية بما يجعل الأوضاع فيها بمثابة تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين.

لذا، فإن مصر ترحب بنتائج مؤتمر برلين الأخير حول ليبيا الذي شاركت فيه مصر بفاعلية، وتجدد الإعراب عن دعمها التام لكافة الجهود الجادة الرامية لإيجاد الظروف المواتية لاستئناف العملية السياسية الليبية على أساس الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات في عام ٢٠١٥، إيمانا منها بأنه لا يوجد حل عسكري للأزمة في ليبيا، وأن الحل بأيدي الليبيين أنفسهم. وتدعو مصر كافة الدول والأطراف المعنية بالشأن الليبي التي شاركت في مؤتمر برلين الأخير إلى الالتزام بتنفيذ ما أسفر عنه المؤتمر من نتائج، خاصة فيما يتعلق باحترام حظر السلاح والتعاون الصادق في إطار اللجنة الدولية للمتابعة التي تمخضت عن المؤتمر، تحقيقا للسلام المأمول في البلد، وحقنا لدماء أبناء الشعب الليبي الشقيق.

ختاما، إن مصر تتطلع لأن يحمل العام الجديد بادرة أمل تجاه حل القضية الفلسطينية، ونيل الشعب الفلسطيني حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، فضلا عن تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في كافة أرجاء المنطقة، أملا وعملا من أجل مستقبل أفضل لشعوب المنطقة وأجيالها القادمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا،

وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة، والنمسا، وهولندا، واليونان، وبلدي البرتغال. وهذه البلدان الـ ٢٧ هي جميعها أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

لا يزال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ضروريين لشعوب المنطقة، وهما مصلحة أساسية واستراتيجية للاتحاد الأوروبي. وموقف الاتحاد الأوروبي لم يتغير، ويتمحور حول التزامنا الثابت بإيجاد حل عادل وشامل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني من خلال حل الدولتين عن طريق التفاوض. وعلى وجه الخصوص، فإن هدفنا هو تحقيق التطلعات المشروعة لكلا الطرفين، بما في ذلك الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية والتطلعات الفلسطينية إلى إقامة دولة والسيادة، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وحل جميع قضايا الوضع النهائي على أساس القانون الدولي، والمعايير المتفق عليها دوليا، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي نهاية المطاف فإننا نريد أن نرى دولة إسرائيل ودولة فلسطين ذات سيادة ومستقلة وديمقراطية ومتصلة الأراضي تتوفر لها مقومات البقاء، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وهذه النتيجة تخدم أيضا مصالح الطرفين نفسيهما وتوفر الأساس لمستقبل ديمقراطي ومزدهر لفلسطين وإسرائيل على حد سواء.

ولا تزال عملية السلام في الشرق الأوسط في طريق مسدود وسط استمرار عدم اليقين السياسي في كل من إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وفي الوقت نفسه، يستمر تدهور الحالة على أرض الواقع، مما يهدد جدوى الحل القائم على وجود دولتين وآفاق تحقيق سلام مستدام.

ومن المجالات المثيرة للقلق استمرار التخطيط للمستوطنات الإسرائيلية وبنائها. وفي بداية كانون الثاني/يناير، وافقت السلطات الإسرائيلية على المضي قدما في إقامة ما يقرب من ٢ ٠٠٠ وحدة إضافية، بما في ذلك الموافقة بأثر رجعي على إنشاءات قائمة بالفعل، تم بناء بعضها على أراض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة. ويأتي هذا القرار في أعقاب تطورات أخرى متصلة بالاستيطان في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك، على وجه الخصوص، في أماكن حساسة مثل القدس الشرقية والخليل. وموقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الاستيطان واضح – فالمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة أمام السلام وتطورا يهدد بجعل الحل القائم على وجود دولتين مستحيلا. وقد أوضح الاتحاد الأوروبي أنه لن يعترف بأي تغييرات على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى تلك التغييرات التي يتفق عليها الطرفان.

ونتوقع من الطرفين، بما في ذلك أي حكومة إسرائيلية أو فلسطينية مقبلة، أن يتصرفا وفقا للقانون الدولي. وينبغي للسلطات الإسرائيلية أن تفي بالكامل بالتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني وأن توقف سياسة بناء المستوطنات وتوسيعها. وعلاوة على ذلك، صدرت مؤخرا دعوات إلى الضم، ما يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي.

ويتابع الاتحاد الأوروبي أيضا عن كثب استمرار هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة. وقد شهدت الأشهر الأخيرة زيادة كبيرة في عمليات الهدم هذه، ولا سيما في القدس الشرقية. وطال عدد كبير من عمليات الهدم هذه مشاريع إنسانية يمولها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ولا يزال الاتحاد الأوروبي، من جانبه، يعارض بشدة عمليات الهدم والمصادرة والنقل القسري والإخلاء، فضلا عن الإجراءات الأخرى المتخذة في سياق سياسة الاستيطان الإسرائيلية.

إن بناء مؤسسات فلسطينية ديمقراطية فاعلة وقوية وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة، على أساس احترام سيادة القانون

وحقوق الإنسان، أمر حيوي لحل الدولتين. ووجود حكومة فلسطينية قوية وخاضعة للمساءلة وشاملة وتعمل بديمقراطية، على أساس احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، أمر حيوي أيضا لحل الدولتين. وفي هذا السياق، ومع مراعاة الإعلان الذي أدلى به الرئيس عباس في أيلول/سبتمبر الماضي، يكرر الاتحاد الأوروبي دعوته إلى تحديد موعد لإجراء الانتخابات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي غزة.

ويمكن أن تمثل هذه الانتخابات لبنة هامة لإعادة توحيد الضفة الغربية وغزة، فضلا عن كونها خطوة إيجابية على صعيد تحقيق الشرعية الديمقراطية والمساءلة. ويدعو الاتحاد الأوروبي مرة أخرى جميع الفصائل الفلسطينية إلى الالتزام القاطع بمبادئ الديمقراطية قبل تلك الانتخابات.

ومن المجالات الأخرى المثيرة للقلق البالغ التهديد المستمر بالعنف والهجمات الإرهابية ضد المدنيين والتحريض على العنف والكراهية من كلا الجانبين. ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بتزايد عدد الهجمات التي يشنها المستوطنون. ويدعو الاتحاد الأوروبي إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها، تمشيا مع مسؤولياتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بحماية المدنيين الفلسطينيين وضمان المساءلة عن أي انتهاكات لحقوق الإنسان.

وشهدت غزة تصعيدا خطيرا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، عندما أُطلق أكثر من ٤٥٠ صاروخاً بشكل عشوائي على إسرائيل وأُفيد بمقتل ٣٤ فلسطينياً، من بينهم ٨ أطفال، نتيجة لضربات الجيش الإسرائيلي. وعلى نطاق أوسع، لا تزال الحالة السياسية والأمنية في غزة متوترة للغاية، في حين تثير الحالة الإنسانية ومعاناة الناس العاديين أيضا قلقا بالغا. ويذكّرنا تصاعد العنف في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بأن استعادة الأفق السياسي للسلام لا يزال أمرا ضروريا كما كان دائما.

ويكرر الاتحاد الأوروبي إدانته لإطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل والاستهداف العشوائي للمدنيين. ويواصل الاتحاد الأوروبي أيضا معارضة وإدانة جميع أشكال الإرهاب ويرفض رفضا قاطعا أي تحريض على العنف والكراهية، وهو ما يتعارض أساسا مع إيجاد حل سلمي يقوم على وجود دولتين.

وندعو جميع الأطراف مرة أخرى إلى اتخاذ خطوات عاجلة، تمشيا مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ما يؤدي إلى حدوث تغيير أساسي في الوضع الإنساني والسياسي والأمني والاقتصادي في غزة، بما في ذلك من خلال إنهاء سياسة إغلاق المعابر وفتحها بالكامل وإتاحة حرية وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، مع معالجة المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل. ومن شأن هذه الخطوات أن تُسهم أيضاً في تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وأن تزيد من فرص حل الدولتين.

إن أحد الثوابت الأساسية للسلام في الشرق الأوسط هو إيجاد حل عادل ومنصف وواقعي ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفقا للقانون الدولي. وإلى أن يتم التوصل إلى هذا الحل، تظل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ذات أهمية حاسمة لتوفير ما يلزم من الحماية والخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، وسنواصل جميعا دعم الأونروا في جميع ميادين عملها، بما في ذلك في القدس الشرقية. وثمة أهمية قصوى لأن تواصل الأونروا توفير الحماية والخدمات الأساسية اللازمة للاجئين الفلسطينيين. كما أن عمل الأونروا مهم لاستقرار المنطقة.

وربما يكون للتقدم نحو إيجاد حل لذلك النزاع، على أساس إنهاء الاحتلال وحل الدولتين، أثر إيجابي أيضا على الجهود الرامية إلى حل الأزمات الأخرى في المنطقة. وفي غياب جهد متجدد، من المرجح أن تزداد الحالة تدهورا في الفترة المقبلة. ونؤكد من جديد استعدادنا للعمل مع الطرفين ومع شركائنا في المنطقة والمجتمع الدولي من أجل استئناف مفاوضات مجدية لحل جميع قضايا الوضع النهائي وتحقيق سلام عادل ودائم.

أود الآن أن أنتقل إلى الحالة في سورية. فقد دخل النزاع الآن عامه التاسع وأدى إلى مقتل نصف مليون سوري وتشريد نصف الشعب السوري. كما كان له تداعيات عميقة على الاستقرار بشكل عام في الشرق الأوسط ووفر أرضا خصبة لصعود ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش. ولا تزال الحالة في سورية شديدة التقلب.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تصاعد العنف في شمال غرب سورية وأثره المدمر على المدنيين. فقد أدى الهجوم الذي يشنه النظام إلى مقتل أكثر من ١٤٠٠ مدني وتسبب في موجة أخرى من النزوح، أثرت على أكثر من مليون سوري. وبعد أيام فقط من إعلان وقف إطلاق النار الأخير، شهدنا شن هجمات جديدة من جانب النظام السوري، بما في ذلك ضربات جوية على إدلب، ما أدى إلى وقوع العديد من الضحايا المدنيين. ويشكل وجود جماعات إرهابية في المنطقة مدرجة في قائمة الأمم المتحدة تهديدا مشتركا يتعين التصدي له.

بيد أن مكافحة تلك الجماعات، على النحو الذي أذنت به الأمم المتحدة، لا تجيز ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني مثل استهداف المدنيين. ويواصل الاتحاد الأوروبي دعوة النظام السوري وحلفائه إلى وقف الضربات الجوية العشوائية وقصف المدنيين بصورة نهائية وإلى احترام القانون الدولي الإنساني.

وفي شمال شرق سورية، لا يزال الاضطراب وانعدام الأمن قائمين في أعقاب التوغل التركي من جانب واحد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وقد أدان الاتحاد الأوروبي بشدة تلك العملية العسكرية التي تسببت في تجدد معاناة المدنيين والمزيد من التشريد، ودعا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية وانسحاب القوات التركية. ونرحب بالتراجع الكبير للقتال.

ويهدد هذا التوغل التقدم الذي أحرزه حتى الآن التحالف العالمي لدحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ويخاطر بأن يكون له أثر سلبي على العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة في جنيف. وقد أكد الاتحاد الأوروبي في مناسبات عديدة أن الشواغل الأمنية لتركيا في شمال شرق سورية ينبغي أن تُعالج بالوسائل السياسية والدبلوماسية ووفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

لقد شهدنا طوال العام الماضي انتهاكات مستمرة وجسيمة للقانون الدولي ولحقوق الإنسان في جميع أنحاء سورية وتفاقما للأزمة الإنسانية وتزايدا في خطر عودة داعش إلى الظهور. ولهذه الأسباب، لا يزال الاتحاد الأوروبي مقتنعا بأن الانتقال السياسي الشامل والحقيقي والجامع، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى سلام واستقرار مستدامين في سورية.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، رحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء اللجنة الدستورية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها، تحت رعاية الأمم المتحدة. ومما يؤسف له أن الجولة الثانية من اجتماعات لجنة الصياغة في تشرين الثاني/نوفمبر لم تتمكن من الاتفاق على جدول أعمال للمناقشات المشتركة ولم يتسن إحراز أي تقدم. وعلاوة على ذلك، لم تُعقد بعد جولة ثالثة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الشروط المسبقة التي وضعها وفد النظام السوري والتي تشكل انتهاكا واضحا للنظام الداخلي للجنة الدستورية.

وفي حين أن اللجنة الدستورية يمكن أن تفيد في فتح الباب أمام عملية سياسية أوسع نطاقا، فإن جميع عناصر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) حيوية لتحقيق انتقال سياسي شامل للجميع ويجب تنفيذها، بما في ذلك الإفراج عن المحتجزين ووقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وتهيئة بيئة آمنة ومحايدة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة.

وعلى نحو ما أظهرت سنوات عديدة من الحرب، علينا أن نؤكد مرة أخرى أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة السورية. وستواصل أوروبا الإبقاء على الأزمة السورية على رأس جدول أعمال المجتمع الدولي من خلال تعزيز الحوار وتعبئة الدعم الإنساني الدولي من أجل الشعب السوري. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي اعتمده مجلس الأمن في ١٠ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8700) بتمديد الإذن بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود إلى المحتاجين في سورية. وفي ضوء الاحتياجات الإنسانية الكبيرة في شمال سورية، فإن فشل المجلس في الاتفاق على التمديد كان سيخلف عواقب كارثية.

بيد أن الاتحاد الأوروبي يأسف لاستبعاد معبر اليعقوبية، بين العراق وشمال شرق سورية، حيث لا تزال هناك احتياجات غير ملباة على نطاق واسع، ويتطلع إلى التقرير المقبل للأمين العام عن الطرائق البديلة من أجل ضمان إيصال الأدوية والمعدات الطبية الضرورية إلى شمال شرق سورية. وتتطلب تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة إتاحة وصول مستدام ويمكن التنبؤ به، ويجب أن يواصل المجلس العمل على تلبية الاحتياجات الإنسانية للمحتاجين في سورية. كما سيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم القوي للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام بهدف كسر حالة الجمود في العملية السياسية.

ووفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، سنواصل تشجيع الانتقال السياسي الحقيقي لتمهيد الطريق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة؛ ودعم المجتمع المدني السوري، مع إيلاء اهتمام خاص لمشاركة المرأة بصورة منصفة وهادفة في العملية السياسية؛ وتحديد تدابير بناء الثقة فيما بين أطراف النزاع، بما في ذلك بشأن مسألة المحتجزين والمفقودين.

ولا يزال تعزيز المساءلة والعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب أولوية عليا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، كجزء أساسي من أي عملية مصالحة وطنية في سورية في المستقبل. ولهذا السبب، نكرر الإعراب عن تأييدنا للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، ونرحب بتمويل الآلية بالكامل اعتبارا من عام ٢٠٢٠ فصاعدا في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة.

ولم يتغير موقفنا من عمليات العودة. فعلى غرار ما نفعله في كل مكان في العالم، وفي سورية أيضا، فإننا نؤيد حق اللاجئين والمشردين داخليا في العودة الآمنة والطوعية والكريمة. بيد أننا نرى أن الظروف اللازمة لعودتهم، على النحو الذي حددته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لا تزال غير متوفرة. ونود أيضا أن نؤكد من جديد موقفنا المعروف جيدا بشأن إعادة الإعمار. فلن نكون مستعدين للمساعدة في إعادة إعمار سورية إلا عند القيام بشكل ثابت بإجراء عملية انتقال سياسي شاملة وحقيقية وجامعة، تتفاوض عليها أطراف النزاع السوري على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢. كما أكد الاتحاد الأوروبي من جديد أنه لن يقدم مساعدة لتحقيق الاستقرار أو التنمية في المناطق التي يتم فيها تجاهل حقوق السكان المحليين أو انتهاكها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر الجميع بأن هناك أكثر من ٢٠ متكلما على قائمة المتكلمين. وبما أننا تأخرنا قليلا عن الموعد المحدد، أود أن أذكر المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على مدة لا تتجاوز أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد موساييف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان في هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ما برحت قضية فلسطين على مدى التاريخ مسألة تثير قلق الحركة وتكتسي أهمية بالغة، ويؤسفنا بالغ الأسف أننا نشهد مرور سنة أخرى دون إيجاد حل للنزاع. ف الحالة هناك ما زالت حرجة ولا تطاق وتشكل مسألة تتعلق بالسلام والأمن الدوليين، وهي أيضا حجر الزاوية لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي، لا تزال تتطلب أن يوليها المجتمع الدولي اهتماما فوريا.

والإحصاءات الصادرة في عام ٢٠١٩ مروعة. ففي قطاع غزة، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ٤٤ فلسطينيا، من بينهم تسعة أطفال وثلاث نساء، نتيجة للغارات الجوية خلال المظاهرات والاشتباكات والعمليات الأمنية وغيرها من الحوادث. وأصيب ٢ ٩٤٠ فلسطينيا، من بينهم نحو ٤٠٠ فلسطيني بالذخيرة الحية، بمن فيهم عشرات الأطفال. وفي الضفة الغربية المحتلة، قتل أربعة فلسطينيين بالرصاص، من بينهم امرأة، وأصيب ١ ٠٦٤ فلسطينيا، من بينهم ٢٣ طفلا.

وفي عام ٢٠١٩، تم توثيق قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلية بمصادرة ٦١٧ منزلا ومبنى أو تدميرها في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مما أدى إلى تشريد ٨٩٨ فلسطينيا قسرا. ومما يثير القلق العميق أيضا تزايد عدد الهجمات والتحريض والمضايقات المتصلة بالمستوطنين، ولا سيما قبل موسم حصاد الزيتون في منطقة الخليل.

وإذ تفكر حركة بلدان عدم الانحياز في هذا الواقع الكئيب، فإنها تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني، ودعمها الثابت لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير، والتزامها بالتخفيف من محنته، وكذلك التوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي لقضية فلسطين في كل الجوانب. وهذا الحل معروف جيدا ويجب أن يكون متماشيا مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة نفسه. والأدوات التي توفرها الدبلوماسية المتعددة الأطراف هي السبيل إلى تحقيق هذا الحل، الذي لا يمكن فرضه من جانب واحد أو بالقوة أو بصورة مجحفة.

لقد عهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الواضحة عن كفالة صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، يجب أن يفي بواجباته بموجب الميثاق وأن يعمل على كفالة تنفيذ قراراته، التي لا تشكل الأساس للحل السلمي للنزاعات فحسب، بل إنها، علاوة على ذلك، ملزمة قانونا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويساورنا قلق عميق إزاء أن هذا الجهاز لم يتمكن منذ فترة طويلة من الوفاء بولايته فيما يتعلق بهذه المسألة الهامة. وفي هذه اللحظة الحاسمة، يتطلب ذلك اتخاذ إجراءات فورية لمساءلة إسرائيل – السلطة القائمة بالاحتلال – عن انتهاكاتها. فغياب العدالة لا يؤدي إلا إلى زيادة الإفلات من العقاب ويزيد من زعزعة استقرار الحالة على أرض الواقع، مما يقلل بشدة من فرص تحقيق السلام.

وتستنكر الدول الأعضاء في الحركة التعنت الإسرائيلي المستمر، والسياسات والتدابير غير القانونية التي تقوض إلى حد كبير بلوغ حل سلمي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. كما تكرر الحركة الإعراب عن قلقها البالغ إزاء استمرار تدهور الحالة في الميدان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما قطاع غزة، حيث فرض الحصار الإسرائيلي غير القانوني والخانق وضعا إنسانيا مزريا وظروفا اجتماعية واقتصادية مؤسفة.

ولا تزال حركة بلدان عدم الانحياز تعتقد أن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يوفر أكثر المسارات قابلية للاستمرار نحو تحقيق السلام، ويحدد المتطلبات والمعايير الأساسية لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وفقا للشروط القائمة منذ أمد بعيد لتحقيق السلام التي أيدها المجتمع الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام

العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ومن ثم، فإننا ندعو إلى تنفيذه تنفيذا كاملا وفعالا.

ويجب إجبار إسرائيل على الوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية، والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين، وجميع أعمال العنف والاستفزازات والتحريض ضد المدنيين الفلسطينيين، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، التي قد يصل الكثير منها إلى مستوى جرائم الحرب.

ويجب أن تمتثل إسرائيل امتثالا كاملا لواجباتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك التزاماتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال. ويجب عليها أن توقف فورا جميع السياسات والتدابير الرامية إلى تغيير التركيب الديمغرافي للأراضي المحتلة، وطابعها، وهويتها ومركزها القانوني. كما عليها أن تحترم الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك الحرم الشريف. وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا تأييدها للأردن في الحفاظ على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس وإدارتها، ومنها الحرم الشريف، والوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة، التي يضطلع بها صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، عاهل الأردن.

وتشيد حركة عدم الانحياز بجهود جلالة الملك محمد السادس بوصفه رئيسا للجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. وترحب الحركة بنداء القدس، الذي وقع عليه في الرباط في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٩ جلالة الملك محمد السادس، عاهل المغرب، وقداسة البابا فرانسيس، للتشديد على الدور الهام الذي تضطلع به القدس بوصفها مدينة تسامح واحترام متبادل بين أبناء الديانات السماوية الثلاث، وضرورة المحافظة على خصوصياتها ومعالمها كمدينة تعايش سلمي.

وتطالب الحركة مرة أخرى بأن تلتزم إسرائيل بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وتنسحب انسحابا كاملا من الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ويدين أعضاء حركة عدم الانحياز البيان الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٩ بشأن الجولان السوري المحتل، فضلا عن الإعلان الانفرادي والتعسفي اللاحق بشأن الاعتراف بمرتفعات الجولان كجزء من إسرائيل، ويدعون مجلس الأمن إلى تحمل مسؤوليته من خلال إدانة البيان والإعلان الاستفزازيين إدانةً واضحةً.

وفي ظل غياب حل، تجدد الدول الأعضاء في الحركة دعوتها إلى مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة إلى الشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون. وتعرب الحركة عن بالغ تقديرها للعمل القيم الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وللمساعدة الأساسية التي تقدمها لهؤلاء اللاجئين، وترحب بتمديد ولايتها حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٣.

وختاما، تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا تضامنها الدائم مع الشعب الفلسطيني، فضلا عن دعمها الثابت لقضيته العادلة، وتجدد التزامها بمواصلة تعزيز وتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل عادل، ودائم، وشامل وسلمي لقضية فلسطين من جميع جوانبها، بما فيها محنة اللاجئين الفلسطينيين، استنادا إلى القرار ١٩٤ (د-٣). ونعرب عن أملنا الصادق في أن يشهد هذا العام تقدما ملموسا في سعي الشعب الفلسطيني البطولي إلى تحقيق العدالة وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة، بما فيها الحق في تقرير المصير ونيل الحرية والاستقلال في كنف دولته، فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود توجيه الشكر إلى السيد الرئيس على عقد جلسة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام. كما أوجه الشكر إلى وكيلة الأمين العام ديكارلو ومساعدة الأمين العام مولر على إحاطتيهما (انظر S/PV.8706). وتؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل البرتغال باسم الدول الأعضاء الـ ٢٧ في الاتحاد الأوروبي.

لا تزال أيرلندا، بلدي، ملتزمة بحلّ تفاوضي يقوم على وجود الدولتين وينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، ويضع حداً لجميع المطالبات ويحقق تطلعات الطرفين، بما في ذلك الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية والتطلعات الفلسطينية إلى إقامة دولة ذات سيادة استناداً إلى القانون الدولي، والمعايير المتفق عليها دوليا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونعلم أن هذه النتيجة ستعود بفائدة كبيرة على الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وستسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الاستقرار في المنطقة الأوسع نطاقا. ويتفق هذا مع موقف الاتحاد الأوروبي الثابت، على النحو المبين في مناسبات عديدة، ومع قرار الجمعية العامة ٧٣/٨٩ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بشأن تحقيق سلام شامل، وعادل ودائم في الشرق الأوسط، والذي كان تقديمه من دواعي فخر بلدي، أيرلندا، وحظي بتأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء.

وتُعقد مناقشة اليوم في وقت حاسم. إذ مرت ثلاث سنوات على اعتماد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ولكننا لم نشهد أي تقدم يذكر، ولا تزال الحالة على أرض الواقع تتدهور. فتسارع النشاط الاستيطاني، واستمرار احتلال الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والإبقاء على الحصار المفروض على غزة، فضلا عن استمرار تهديدات العنف، والتطرف، والإرهاب والتحريض، تؤدي إلى تقويض احتمالات نجاح حل الدولتين وآفاق السلام.

وفي كانون الأول/ديسمبر، أبلغ المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، مجلس الأمن بأنه تمّ تقديم خطط لبناء أكثر من ٢٠ ٠٠٠ وحدة استيطانية أو الموافقة عليها في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، خلال السنوات الثلاث الماضية (انظر S/PV.8690). ويساورنا بالغ القلق إزاء هذا التسارع في النشاط الاستيطاني والبيانات الأخيرة بشأن ضم غور الأردن. فضم الأراضي قد يشكل انتهاكا خطيراً جدا للقانون الدولي.

ويجب ألا ننسى الخسائر البشرية الفادحة التي لا يزال يخلفها هذا النزاع. إذ شهدت السنوات الثلاث الماضية مقتل المئات من المدنيين وإصابة الآلاف منهم وتعرُّض الأهداف المدنية لأضرار كبيرة، ويعزى ذلك خاصة للغارات الجوية وإطلاق الصواريخ عشوائياً على إسرائيل. وفي غزة، كانت نسبة الأطفال مرتفعة بشكل صادم من مجموع الإصابات.

وقد قام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أيرلندا، سيمون كوفني، مرة أخرى بزيارة إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في كانون الأول/ديسمبر. وفي اجتماعاته مع رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس، كرر التأكيد على استعداد أيرلندا لدعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل الدولتين. وأعرب بقوة عن شواغل أيرلندا بشأن أثر الاحتلال، بما في ذلك المستوطنات والحصار المفروض على غزة، والتقى بالمجتمعات المحلية المتضررة من استمرار العنف في غزة وإسرائيل على حد سواء. وكرر الوزير كوفني التأكيد على تأييد أيرلندا القوي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ورحب بالتقدم المحرز صوب إجراء انتخابات فلسطينية جديدة، تستحق الدعم الدولي. وستشكل تلك الانتخابات خطوة هامة صوب تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين، إذ سيكون لهم بفضلها صوت في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي غزة.

وتعكس الزيارات المنتظمة التي يقوم بها الوزير كوفني إلى المنطقة الأولوية العالية التي لا يزال الشعب الأيرلندي يوليها لعملية السلام في الشرق الأوسط. ورغم أن هذا النزاع قد استمر طويلا، نعتقد أننا، كمجتمع دولي، نتحمل المسؤولية عن مواصلة إحياء الأمل في التوصل إلى حل والعمل على تحقيقه. ولمجلس الأمن دور هام بوجه خاص وسوف نعمل على المساعدة في ضمان وفائه بمسؤولياته، بوصفنا عضوا يتطلع إلى عضوية المجلس.

وقبل أن أختم بياني، أود أن أنتقل بإيجاز إلى الحالة في سورية. فما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء محنة الشعب السوري، ولا سيما في شمال شرق وشمال غرب البلد. إذ خلف الهجوم الذي شنته الحكومة في الشمال الغربي عددا كبيرا من الإصابات في صفوف المدنيين وموجة تشريد جديدة. ونرحب بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن بتمديد الإذن بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود، ولكننا نشعر بخيبة أمل عميقة لأن تمديد الإذن لم يشمل جميع المعابر الحدودية. وتدين أيرلندا بشدة جميع انتهاكات القانون الدولي في سورية. ويجب إخضاع المسؤولين عن هذه الانتهاكات للمساءلة، ونكرر دعوتنا إلى إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. كما نكرر تأكيد دعمنا للجنة التحقيق والآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. ونرحب بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخرا بتوفير التمويل اللازم للآلية من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

وفي ختام بياني، أود أيضًا أن أقول، فيما يتعلق بليبيا، إن أيرلندا ترحب بنتيجة مؤتمر برلين الأخير وتدعو جميع الأطراف إلى الموافقة بسرعة على وقف إطلاق النار والمضي قدمًا نحو التوصل إلى حل سياسي تمس الحاجة إليه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

المونسنيور هانسن (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): ينضم الكرسي الرسولي إلى الوفود الأخرى من أجل شكر فييت نام على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

أكد البابا فرانسيس من جديد، في خطابه الأخير أمام السلك الدبلوماسي المعتمد لدى الكرسي الرسولي، اهتمامه بالشرق الأوسط، الذي لا تزال ترد منه أخبار مثيرة للقلق منذ بداية هذا العام. ونحن نشهد تدهورًا في الحالة في المنطقة بأسرها، من تصاعد التوترات بين إيران والولايات المتحدة إلى الأزمات في العراق ولبنان، مما يمهد الطريق لنشوب نزاع أوسع نطاقا نرغب جميعًا في تجنبه. ومن الأهمية بمكان أن يُبقي دعم المجتمع الدولي والتزامه على قناة الحوار مفتوحة، وأن تُعالج تلك التحديات باتباع نهج كلي.

وأكد قداسة البابا بشكل خاص الحاجة إلى العمل بثبات وفعالية لإزاحة غطاء الصمت الذي يُنذر بأن ينسدل على الحرب التي دمرت سورية على مدار العقد الماضي. وأكد البابا فرانسيس ضرورة التوصل إلى حلول مناسبة تتسم ببعد النظر ووالقدرة على تمكين الشعب السوري العزيز، الذي أنهكته الحرب، من استعادة السلام والشروع في إعادة بناء بلده. وعلاوة على ذلك فإن الصمت واللامبالاة، كما حذر البابا فرانسيس، يُنذران بمفاقمة النزاع في اليمن، الذي يعاني من إحدى أخطر الأزمات الإنسانية في التاريخ الحديث.

ويواصل الكرسي الرسولي والبابا فرانسيس تركيز اهتمامهما بشكل خاص على مدينة القدس المقدّسة ومكانتها كمدينة سلام قُدر لها أن تكون مكانًا رمزيًا للقاء والتعايش السلمي، ومكانا يُنمّى فيه الاحترام المتبادل والحوار. والواقع أن النداء من أجل الحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس، التي يُعزها اليهود والمسيحيون والمسلمون بحكم دينهم، ولها أهمية

للتراث الثقافي لجميع أفراد الأسرة البشرية، هو نداء أطلقته هذه المنظمة أيضا مرارا وتكرارا. وعلاوة على ذلك، استخدم البابا خطابه التقليدي الذي ألقاه في شهر كانون الأول/يناير لتكرار الحاجة الملحة لأن يُعيد المجتمع الدولي بأسره، بشجاعة وإخلاص، وفي احترام للقانون الدولي، تأكيد التزامه بدعم عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. وكما أشار الأمين العام بشكل واضح في تقريره الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (S/2019/938)، فإن البديل المحزن هو حتمية استمرار تدهور الأوضاع، مما يؤدي إلى مزيد من تضاؤل إمكانية تطبيق حل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧ .

وما ذكره البابا فرانسيس مؤخرًا فيما يتعلق بإسرائيل وفلسطين يمكن أن ينطبق على المنطقة الأوسع نطاقا، بل وعلى جميع أنحاء العالم على أعتاب الاحتفالات بالذكرى الخامسة والسبعين لهذه المنظمة، حيث لا يزال الكثيرون يعانون ولكن من دون يأس، وينتظرون حلول عهد السلام والأمن والازدهار.

في الختام اسمحوا لي أن أؤكد للمجتمع الدولي التزام الكرسي الرسولي الثابت بتحقيق السلام ودعمه لجميع المبادرات التي تسعى جاهدة لكفالة التقدم نحو حلول متفاوض عليها. وتحقيقاً لهذه الغاية يشجع الكرسي الرسولي جميع الأطراف على تعزيز الحوار المفتوح والبناء استنادا إلى المبادئ التي بنيت عليها هذه المنظمة قبل ٧٥ عامًا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المراقب عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب على التزامه بالحد الزمني المقرر عند الإدلاء ببيانه. تضم قائمة المتكلمين ١٦ متكلما.

أعطي الكلمة الآن لممثلة بنغلاديش.

السيدة فاطمة (بنغلاديش) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

تجري هذه المناقشة المفتوحة في منعطف صعب يتسم بتحديات عصيبة وبتدهور ملحوظ في الحالة الميدانية. وللأسف كثفت إسرائيل سياستها غير القانونية المتمثلة في توسيع المستوطنات وضم الأراضي الفلسطينية بحكم الأمر الواقع، خاصة في القدس الشرقية وحولها. وتتضمن هذه السياسة تهديدات عدائية متكررة بضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة أو كلها بشكل مباشر، بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وكما أكد الكثيرون فإن مثل هذه التهديدات والانتهاكات لا يمكن أن تمر من دون وازع. ويتعين على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات ملموسة لإجبار إسرائيل على احترام قرارات مجلس الأمن والامتثال لها، ولا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويجب على إسرائيل وقف جميع تدابير الاستيطان والضم غير القانونية في دولة فلسطين، بما في ذلك في القدس الشرقية. وفي هذا الصدد نؤكد من جديد رفضنا للقرار الإسرائيلي غير القانوني الأخير بإنشاء ما يسمى بالمحميات الطبيعية في الضفة الغربية. ويجب منع ذلك وإدانة الإعلان.

وتكرر منظمة المؤتمر الإسلامي أن عدم المساءلة عن الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لم يؤد سوى إلى هذا الإفلات من العقاب الذي يقوض أي إمكانية لتحقيق سلام عادل يقوم على رؤية حل دولتين ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وفقا لقرارات المجلس ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. وفي هذا الصدد ترحب منظمة المؤتمر الإسلامي بقرار المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق في جرائم إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وتأمل في أن تتم متابعته على وجه السرعة.

وعلاوة على ذلك تؤكد منظمة المؤتمر الإسلامي من جديد أن التدابير الانفرادية ومحاولات تغيير الوضع القانوني والتاريخي والسياسي للقدس الشرقية بشكل غير قانوني، تشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتدعو منظمة المؤتمر الإسلامي جميع الدول إلى التقيد بالتزاماتها السياسية والقانونية والأخلاقية لدعم القانون الدولي وضمان احترامه، بما في ذلك بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. ونحث جميع الدول على التصرف بشكل عاجل والإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية.

وبالإضافة إلى ذلك فإننا ندعو إلى انسحاب إسرائيل الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونؤكد كذلك ضرورة احترام جميع الأطراف الخارجية لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية، ونؤكد مجددًا دعمنا للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية، بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ولا يزال يساور منظمة المؤتمر الإسلامي قلق بالغ إزاء تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية ولا سيما في قطاع غزة. ويجب أن نخفف بشكل عاجل الاحتياجات الإنسانية ومعاناة الشعب الفلسطيني، بما في ذلك معاناة اللاجئين الفلسطينيين. ونشجع الدول الأعضاء على تقديم الأموال أو زيادة إسهامها في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل بجد لتوفير المساعدة اللازمة للفلسطينيين. وبالإضافة إلى ذلك تدين منظمة المؤتمر الإسلامي الخطط المعلنة لدمج المدارس التي تديرها الأونروا في القدس الشرقية في نظام التعليم الإسرائيلي.

وفي الختام، تحث منظمة المؤتمر الإسلامي المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته والمشاركة البناءة في تيسير التوصل إلى سلام عادل، بما في ذلك عن طريق رعاية عملية سلام سياسية متعددة الأطراف تستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والإطار المرجعي المتفق عليه دولياً، بما في ذلك مبادرة السلام العربية.

أودّ أن أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

لقد مرت سنة أخرى مضطربة من اليأس على شعب فلسطين. وبإلقاء نظرة عامة على تلك السنة، يتبين أن عدوان إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أصبح الوضع الاعتيادي الجديد في الأرض الفلسطينية. وارتفاع عدد الضحايا الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، والانتهاكات الصارخة لحقوق الفلسطينيين الإنسانية والقيود الشديدة المفروضة على تحركاتهم وإغلاق قطاع غزة، جميعها أمور دالة على الحالة المزرية على أرض الواقع وتفسر الضغط المتزايد على الاحتياجات الإنسانية الهائلة أصلا. وعلى الرغم من أن تجديد ولاية الأونروا (قرار الجمعية العامة ٨٣/٧٤) هو تطور جدير بالترحيب، لا يزال يساورنا القلق إزاء العجز في ميزانيتها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يكفل تمويلا معززا ومستداما ويمكن التنبؤ به لأنشطة الوكالة. ويؤدي التوسع الذي لا هوادة فيه في المستوطنات الإسرائيلية وهدم منازل الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة إلى تغيير ديموغرافيتها. وتزيد نية إسرائيل في توسيع المستوطنات وإعلانها الأخير عن ضم أراض فلسطينية من المخاوف من هذا التغيير.

وتشكل كل هذه الأعمال التي تقوم بها إسرائيل انتهاكات فظيعة للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة، وتتعارض بشكل مباشر مع جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وننضم إلى المجتمع الدولي في إدانته لهذه الأعمال ونطلب من إسرائيل أن تمتنع عن مثل هذه الأعمال. كما إننا نطالب بالحفاظ على قدسية الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة، ولا سيما المسجد الأقصى، بأي ثمن.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يعدل عن ثقافة التقاعس وأن يجبر إسرائيل على إنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية. ونتطلع إلى أن يفي مجلس الأمن بالتزاماته بموجب الميثاق وأن ينفذ قراراته، ولا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويشكل تنفيذ خريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط ومبادرة السلام العربية وجهود المجموعة الرباعية لبنات بناء حاسمة. ومن شأن ضمان

تحقيق المساءلة والعدالة فيما يتعلق بفظائع إسرائيل وانتهاكاتها لحقوق الإنسان أن يؤدي إلى وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب المترسخة. والتطورات في المحكمة الجنائية الدولية غاية في الأهمية في هذا الصدد.

إن كفاحنا من أجل الاستقلال وتجربتنا المؤلمة المتمثلة في تحمل أسوأ شكل من أشكال الإبادة الجماعية في عام ١٩٧١ هما مصدر إلهام لنا كي نناصر دائما شعوب العالم المقهورة. ويشكل ذلك الأساس ذاته لدعم بنغلاديش الثابت للقضية الفلسطينية. وسنواصل الوقوف بحزم إلى جانب أشقائنا وشقيقاتنا الفلسطينيين في كفاحهم العادل والمحق من أجل تقرير المصير إلى أن تقام دولة فلسطين على أساس حل الدولتين، وعاصمتها القدس الشرقية.

وإذ نقترب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، سيظل حل الأزمة الفلسطينية اختبارا حاسما للحفاظ على ثقة الناس في تعددية الأطراف وفي هذه الهيئة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد عبد العزيز (جامعة الدول العربية): مع بداية عام ٢٠٢٠، تعرضت منطقة الشرق الأوسط لإحدى أخطر أزماتها، وهي أزمة كادت أن تؤدي إلى مواجهة عسكرية قد لا تُحمد عقباها، تتصارع فيها القوى الدولية مع بعضها ومع القوى الإقليمية المتاخمة لمنطقتنا بهدف تسوية حساباتها الثنائية على الأراضي العربية. وتزامنت هذه الأزمة، التي ما زالت قائمة، مع أزمة أخرى تمر بها الشرعية الدولية وتتزايد حدتها بمرور الوقت فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والتي اتضحت معالمها بكل جلاء في إحاطتي وكيلة الأمين العام دي كارلو ومساعدة الأمين العام مولر صباح أمس (انظر S/PV.8706).

فمنذ اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي أكد على عدم قانونية أو شرعية الاستيطان، يتزايد الاستيطان الإسرائيلي بشراسة تحت سمع وبصر مجلس الأمن على نحو هو الأسوأ منذ اتفاق أوسلو لعام ١٩٩٣. ويؤكد ذلك الإعلان على إقامة ما يزيد على ٢ ٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة منذ بدء هذا العام الجديد وتحويل أجزاء كبيرة من المنطقة جيم إلى محميات طبيعية بالتزامن مع تزايد وتيرة أعمال الهدم والتهجير بهدف تحقيق التواصل الجغرافي بين المستوطنات والقدس الشرقية. وتلاشت نتيجة لذلك كل آمال العودة إلى مفاوضات سلام ذات مصداقية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي حول قضايا الوضع النهائي الخمس نتيجة فقدان الجانب الفلسطيني الأمل في مصداقية الجانب الإسرائيلي، الشريك الرئيسي في عملية السلام، وفي حيادية القائمين على عملية السلام بأسرها.

ويزيد من حدة الموقف القرارات الإسرائيلية غير الشرعية المعترف بها أمريكيا والتي تسعى حثيثا إلى القضاء على فرص تحقيق حل الدولتين بالمخالفة لكل أسس الشرعية الدولية بالسعي إلى الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والسعي إلى القضاء على مشكلة اللاجئين من خلال الهجوم على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والسعي للاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على المستوطنات غير الشرعية، بل والسعي إلى فرض هذا الواقع على الأرض تحت بطش القوة العسكرية في مخالفة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ورغم كل تلك العقبات التي تعيق التوصل إلى تنفيذ التوافق الدولي الهادف إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، فإن السلطة الفلسطينية، إيمانا منها بأهمية التوصل إلى السلام العادل والشامل، تمضي قدما في ترسيخ أركان الدولة الفلسطينية. وقد قررت إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية وبدأت

في الإعداد الجاد لها، بما في ذلك في القدس الشرقية وقطاع غزة. وكثفت، بدعم من جامعة الدول العربية، سعيها إلى زيادة الاعتراف الدولي بدولة فلسطين من قبل الدول التي لم تعترف بها رسميا بعد وإلى تعزيز الإقرار الدولي بأهلية دولة فلسطين في القيام بالالتزامات التي تفرضها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، خاصة بعد نجاحها الباهر في رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين لعام ٢٠١٩ بكفاءة بالغة، اعترفت بها جميع القوى الدولية والإقليمية في الأمم المتحدة.

إن جامعة الدول العربية والدول الأعضاء فيها تطالب بوقفة حازمة من المجلس، توقف هذا التحدي السافر لقواعد الشرعية الدولية وتضمن احترام قرار المجلس ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وتطالب بإيقاف كافة الأنشطة الاستيطانية وما يرتبط بها من مصادرات وهدم وتهجير، باعتبارها مخالفة للقانون الدولي وتناشد الدول التي لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية المستقلة أن تسرع بهذا الاعتراف حتى يسهم في تعزيز فرص إنفاذ الشرعية الدولية التي تتعرض للتهديدات. كما تطالب المحكمة الجنائية الدولية بأن تسرع في فتح تحقيقات في الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد خلصت مدعيتها العامة إلى توافر الشروط اللازمة للتحقيق فيها، وذلك تعزيزا لمبادئ المحاسبة والمساءلة التي طالما تم استثناء إسرائيل منها بدعم من بعض القوى الدولية.

بعد النجاحات التي حققناها بالقضاء على داعش وفي إعادة السلام والاستقرار في العراق، شهد الشرق الأوسط في مطلع هذا العام مرحلة جديدة من التصعيد الخطير للتوتر في وقت أحوج ما تكون فيه منطقتنا إلى التهدئة وخفض حدة التوتر، من خلال الحد من التدخلات الأجنبية الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية، خاصة من دول الجوار الإقليمي غير العربية – تلك التدخلات التي أدانتها الجامعة العربية وحذرت من تداعياتها على أعلى المستويات لانعكاساتها السلبية على الأمن العربي الإقليمي.

وتشدد الجامعة هنا على ضرورة العودة لاحترام ميثاق الأمم المتحدة والالتزام بالقواعد الثابتة التي قام عليها وتنفيذها في الإطار الدولي متعدد الأطراف، حسبما أكد البيان الرئاسي الصادر عن المجلس S/PRST/2020/1 بعد المناقشة العامة رفيعة المستوى التي نظمتها الرئاسة الفييتنامية لمجلس الأمن في ٩ كانون الثاني/يناير حول الالتزام بميثاق الأمم المتحدة (انظر S/PV.8699 وما يليها)، والتي نشكرها على تنظيمها في هذا التوقيت.

ومما يدعو للأسف، أن هذه التدخلات لم تقتصر على تبادل الأعمال العسكرية الأجنبية على الأراضي العراقية. بل امتدت لتشمل تدخلات خارجية متزايدة في الشأن الليبي. وإذا كانت جامعة الدول العربية قد أكدت على رفضها التدخلات الخارجية في الشأن الليبي، بما فيها التدخلات العسكرية، وعلى ضرورة منع انتقال المقاتلين الأجانب والمرتزقة والإرهابيين والمتطرفين إلى ليبيا، فإنها تجدد دعمها الكامل للعملية السياسية في ليبيا، وتشدد على استعدادها الدائم للعمل المشترك مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بهدف تسوية هذه الأزمة سلميا، بما في ذلك من خلال تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر برلين مؤخرا.

في الوقت نفسه، تشدد جامعة الدول العربية على اهتمامها بالشأن السوري وحرصها على وحدة وسلامة الأراضي السورية وسعيها للتغلب على الأوضاع الإنسانية المتدهورة في البلد. وترحب الجامعة العربية بقرار مجلس الأمن ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) بشأن تجديد عمل آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سورية. وتجدد موقفها الرافض للعدوان العسكري الأخير على شمال سورية، وتطالب مجلس الأمن بضمان انسحاب القوات المعتدية من الأراضي السورية وإزالة ما أقامته من مناطق عازلة غير شرعية.

ومن نفس المنطلق، تدعم جامعة الدول العربية الجهود الدولية الرامية إلى عودة الهدوء والاستقرار إلى اليمن. وتعمل مع الأطراف المعنية لترسيخ التمسك بالحل السياسي وتنفيذ اتفاقي ستكهولم والرياض. وتدعم كذلك الدور الرائد الذي تقوم به المملكة العربية السعودية ومساعيها الرامية للتوصل إلى التسوية السياسية المنشودة.

وفي الوقت الذي تهنئ جامعة الدول العربية الأشقاء في الجزائر والسودان على التغييرات السلمية التي تم إنجازها تجاوبا مع الإرادة الشعبية، فإنها تجدد الإعراب عن تضامنها الكامل مع لبنان واستمرارها في تقديم الدعم السياسي والاقتصادي لحكومته ولكافة مؤسساته الدستورية.

ختاما، فإن جامعة الدول العربية تدعو الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والأمين العام، إلى بذل قصارى الجهد لتخفيف حدة التوتر في منطقة الشرق الأوسط، وتشجيع الأطراف كافة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ولوقف التدخلات الخارجية في شؤون الدول العربية، بما في ذلك من دول الجوار الإقليمي، واستبدال ذلك بتعزيز العمل السياسي بعيدا عن المواجهة العسكرية، وفي إطار من حسن الجوار والتعايش السلمي والاحترام المتبادل والتعاون المثمر البناء تحقيقا للأهداف المشتركة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيجيريا.

السيدة أوديدا (نيجيريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وفد فييت نام على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. ونعرب عن تقديرنا الخاص لمقدمي الإحاطات الإعلامية لمشاركتنا آراءهم الثاقبة بشأن هذا الموضوع المهم للغاية. ونيجيريا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تلاحظ نيجيريا بقلق بالغ الحالة المروعة في أنحاء كثيرة من الشرق الأوسط، وخاصة في فلسطين. وفي هذا الصدد، يتعين أن تبذل جميع الأطراف المعنية جهودا حقيقية ومتضافرة لإيجاد حلول سلمية والتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في حل الدولتين، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي.

وبينما يواصل المجتمع الدولي التماس السبل الكفيلة بتعزيز الحل السلمي للقضية الفلسطينية، يجب أن تظل الجهود الدولية منصبة على تمهيد الطريق أمام إسرائيل وفلسطين للعودة إلى مفاوضات مجدية. ولذلك، نسلط الضوء على أهمية الدبلوماسية المتعددة الأطراف، ونؤكد مجددا أنه ما من بديل لنهج متعدد الأطراف ومتفق عليه في معالجة المعضلة الإسرائيلية – الفلسطينية بطريقة مستدامة.

وترى نيجيريا أن إيجاد تسوية عادلة ودائمة وشاملة لقضية فلسطين أمر ضروري لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط. ولهذا السبب، نقدر اعتماد الجمعية العامة القرار دإط ١٠/١٩ بشأن وضع القدس، وندعو جميع الأطراف مرة أخرى إلى احترام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن القضية الإسرائيلية – الفلسطينية.

لذلك، نشجع إسرائيل على اتخاذ تدابير ملموسة لتجميد جميع الأنشطة المتصلة بالمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن جانبهم، يتعين على القادة الفلسطينيين أيضا إبداء استعدادهم للعودة إلى طاولة المفاوضات وبذل جهود معززة لتحقيق الوحدة والتصدي لنزعة التشدد وغيرها من التحديات الأمنية الداخلية، في جملة أمور. ومما لا شك فيه أن العنف والإجراءات الأحادية لن تحل هذا النزاع الذي طال أمده.

ويؤكد وفدي من جديد دعمه الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حماية حقوقه الإنسانية الأساسية، خاصة حقه في حرية التنقل وتقرير المصير، فضلا عن الحفاظ

على كرامة الفرد الفلسطيني وحقه غير القابل للتصرف في العيش دون خوف من الاضطهاد. وفي هذا الصدد، نعرب مجددا عن اعتقادنا بأنه ينبغي ألا يتوانى مجلس الأمن عن أداء واجبه ومسؤوليته تجاه الشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق، نتوقع أن توفر هذه المناقشة في عام ٢٠٢٠ المزيد من المقترحات بشأن أفضل السبل لمعالجة التحديات السائدة والثغرات التي تعترض تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، بشأن هذه المسألة.

في الختام، تهيب نيجيريا بالدول ذات التأثير على الأطراف المعنية أن تشجعها على العودة إلى الحوار على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية والاتفاقات القائمة الأخرى. ونؤكد مجددا دعمنا الثابت لحل الدولتين، مع وجود إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد ليون غونساليس (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

من المؤسف أنه لم تتخذ في الفترة الأخيرة أي تدابير لإنهاء العدوان والاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وفقا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي اتخذه المجلس والذي ما زال يقف صامتا بينما تواصل إسرائيل، بمأمن من العقاب، توطيد سياستها المتمثلة في توسيع المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتهدد بضم الأراضي الفلسطينية في غور الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية والقدس الشرقية.

إننا ندين احتلال الأرض الفلسطينية، والسياسات والممارسات والتدابير غير القانونية المتصلة بالاستيطان، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعمليات الهدم العقابية، والاستيلاء على الموارد من المؤسسات الفلسطينية، والنزوح القسري لمئات المدنيين الفلسطينيين والحصار المفروض على قطاع غزة. ونحن نرفض أعمال الاستفزاز والإرهاب والتحريض والعنف والاستخدام العشوائي وغير المتناسب للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني.

ونتيجة للعرقلة المتكررة من جانب الولايات المتحدة، لم يتمكن هذا الجهاز حتى من شجب العنف المتصاعد والأحداث المأساوية في قطاع غزة منذ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨. ونأسف للحالة غير المستقرة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى نتيجة لسحب الدعم المالي للولايات المتحدة.

يجب أن يفي مجلس الأمن بمسؤوليته الرئيسية بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين، وأن يطالب إسرائيل بوضع حد فوري وكامل لاحتلال الأراضي الفلسطينية ولسياساتها العدوانية وممارساتها الاستيطانية.

ونعرب عن تضامننا الثابت مع حكومة وشعب فلسطين، ودعمنا لانضمام فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة.

ونؤكد من جديد دعمنا الثابت للحل الشامل والعادل والدائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، والذي يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة وذات سيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمتها، والذي يضمن حق العودة للاجئين.

تعدُّ الإجراءات العدوانية الأحادية الجانب وغير المبررة التي تتخذها واشنطن في الشرق الأوسط انتهاكا خطيرا للمصالح المشروعة للدول العربية والإسلامية وأدت إلى تصعيد خطير في المنطقة. ونكرر إدانتنا لما يسمى بصفقة القرن التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة الحالية. فهي لا تنص على إقامة دولة فلسطينية وبالتالي تزدري حل الدولتين الذي حظي بتأييد تاريخي من الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، من بين جهات فاعلة دولية أخرى.

وبالمثل فإن القرار الأحادي الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وإقامة تمثيل دبلوماسي لها في تلك المدينة وعدم احترام مركزها التاريخي، علاوة على قرارها الخاص بالاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري، تعتبر جميعها انتهاكات صارخة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وندعو إسرائيل مرة أخرى إلى الانسحاب الكامل وغير المشروط من الجولان السوري ومن جميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى.

وندين بشدة قصف الولايات المتحدة لمطار بغداد والاغتيال المستهدف الذي نفذته باستخدام القذائف، والذي يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي ولسيادة العراق. وتعتبر مثل هذه الإجراءات العدوانية الأحادية وغير المبررة التي تتخذها الولايات المتحدة تصعيدا كبيرا في الشرق الأوسط، حيث أصبح اندلاع نزاع واسع النطاق ويسبب خسائر لا حصر لها في الأرواح البشرية وتترتب عنه عواقب وخيمة على السلام والاستقرار العالميين وشيكا ومحتملا. ونعرب مرة أخرى عن تأييدنا الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة وندين انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، بالإضافة إلى إعادة فرض الجزاءات الأحادية والتهديدات العسكرية لجمهورية إيران الإسلامية.

عليه، فإن من واجب جميع الدول – ولا سيما أعضاء مجلس الأمن – أن تدافع عن تعددية الأطراف ومقاصد الميثاق ومبادئه، وخصوصا احترام المساواة في السيادة بين الدول واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية والسلامة، فضلا عن الدفاع عن الحل السلمي للمنازعات والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الإمارات العربية المتحدة.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة.

نستهل هذه المناقشة ربع السنوية لهذا العام بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، مع بداية عقد جديد. عقد نأمل أن يكون بداية مرحلة جديدة ليس فقط لفلسطين بل للمنطقة ككل. فبالرغم من تعقد وتراكم قضايا المنطقة، وفي مقدمتها المسألة الفلسطينية، إلا أن دولة الإمارات ترى أن هناك فرصة لعكس مسار الاتجاهات السلبية وخفض التصعيد في سبيل حل أزمات المنطقة وتحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي. ولتحقيق ذلك، تؤكد بلادي على ضرورة اتخاذ عدة خطوات.

أولا، الالتزام بتنفيذ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلسكم الموقر. وفي هذا الصدد، تعرب بلادي عن قلقها إزاء استمرار إسرائيل في ممارساتها غير الشرعية ضد الشعب الفلسطيني الشقيق، بما في ذلك عبر مواصلتها بناء المستوطنات التي تقوض حل الدولتين وتعد انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٩٤ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، خاصة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وبالمثل، فإن هدم الممتلكات الفلسطينية ومصادرة الأراضي، وانتهاك حرمة الأماكن المقدسة في مدينة القدس، واستمرار الحصار الجائر على غزة تعد جميعها ممارسات غير قانونية، تعرقل جهود السلام وتفاقم من معاناة الشعب

الفلسطيني. وعلى نطاق أوسع، نرى أن منطقتنا اليوم في أمس الحاجة إلى تعزيز تنفيذ القانون الدولي الذي يعد الأساس لبناء الثقة بين الأطراف ومنع انتشار الفوضى والحروب، بما يحقق الاستقرار والأمن الإقليميين. ونؤكد هنا على ضرورة احترام الدول لمبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ثانيا، التركيز على خفض التصعيد والتهدئة مع تفعيل العمل السياسي كخيار أساسي للتعامل مع أي توترات قد تحدث في نطاق النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني أو في المنطقة ككل. ولا بد أن يكون المسعى الأساسي للمجتمع الدولي هو خلق بيئة ملائمة لجهود السلام في أي دولة تعاني من أزمات، والتصدي لأية إجراءات ستكون لها مضاعفات أمنية وعسكرية واقتصادية خطيرة ومتعددة على هذه الدول والمنطقة بأكملها. ويعد مؤتمر برلين الذي عقد بداية هذا الأسبوع حول ليبيا مثالا على حشد الجهود الدولية للتصدي لأية توجيهات سلبية من شأنها أن تفاقم الأزمات بدلا من حلها. ونشيد هنا بجهود جمهورية ألمانيا في عقد المؤتمر الذي شاركت فيه بلادي، والذي نأمل أن يؤدي إلى عملية سياسية برعاية الأمم المتحدة وأن تلتزم كل الأطراف بتطبيق مخرجاته.

ثالثا، تعزيز العمل المتعدد الأطراف لكسر الجمود الحالي في العملية السياسية في الشرق الأوسط، فضلا عن كونه الوسيلة الأمثل لحث الأطراف على التوصل إلى حلول سياسية دائمة سواء في فلسطين أو في بلدان المنطقة الأخرى كسورية واليمن وليبيا، وذلك بما يتفق مع المرجعيات المتفق عليها للسلام، ويحقق التطلعات المشروعة للشعوب. ونشدد هنا على الدور الهام للأمم المتحدة ومبعوثي الأمين العام في تعزيز جهود الوساطة والدبلوماسية الوقائية لحل نزاعات المنطقة بالطرق السلمية. وتماشيا مع هذه الجهود، لا بد من إشراك المنظمات الإقليمية، ومنها جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي في المشاورات ذات الصلة بالقضايا الإقليمية، خاصة وأن هذه المنظمات مؤهلة لوضع حلول سياسية فعالة للأزمات.

وفي هذا السياق، ندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده لتنفيذ حل الدولتين وإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على طول حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

رابعا وأخيرا، تكثيف المساعدات الإنسانية للشعوب المتضررة من النزاعات مع مواصلة جهود التنمية وإعادة الإعمار لمساعدة هذه الشعوب على تحقيق الازدهار وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولا بد من التركيز هنا على ضرورة معالجة الأوضاع الإنسانية والاقتصادية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية ودعم القطاعات الحيوية فيها خاصة في قطاع غزة الذي يعاني أوضاعا إنسانية صعبة. ومن جانبها ستواصل بلادي تعزيز مساعداتها الإنسانية والتنموية لفلسطين، حيث تعد بلادي من أكبر المانحين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) فضلا عن تقديمها أكثر من ٦٣٠ مليون دولار لتمويل القطاعات المختلفة في فلسطين على مدى السنوات الخمس الماضية.

وختاما، نؤكد على أن القضية الفلسطينية ستظل قضية العرب المركزية وأهم مشاغل الأمة الإسلامية، وأن إعادة الاستقرار إلى المنطقة لن يتحقق دون التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية. إن دولة الإمارات التي أعلنت عام ٢٠٢٠ عام ”الاستعداد للخمسين“ لانطلاق أكبر استراتيجية عمل وطنية للاستعداد لرحلة تنموية للسنوات الخمسين المقبلة في كافة القطاعات الحيوية، لن تتوانى عن العمل لتحقيق الاستقرار في المنطقة ودفع عجلة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي فيها، سعيا لتحقيق مستقبل أفضل لدولتنا ولدول المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ملديف.

السيدة زاهر (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر فييت نام على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأهنئ الدول الأعضاء المنتخبة حديثا في مجلس الأمن – إستونيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفييت نام والنيجر – والتي بدأت عضويتها في المجلس هذا الشهر. ونتمنى لممثليها التوفيق وهم يتحملون هذه المسؤولية الهامة.

إننا نبدأ عاما آخر بالطريقة نفسها التي بدأنا بها في السابق – إذ يساورنا القلق العميق إزاء الانتهاكات المستمرة ضد الشعب الفلسطيني والشواغل المتعلقة بإمكانية تحقيق السلام في المنطقة. لقد انتهى عام ٢٠١٩ بمشاعر الندم وباشتداد أوجه عدم اليقين السياسي بشأن أي تسوية سلمية للنزاع. والسياسات التمييزية تجاه الشعب الفلسطيني وانتهاكات حقوقه الإنسانية الأساسية والقيود الشديدة المفروضة على تنقل الأشخاص وحركة البضائع من غزة وإليها لا تزال مستمرة. ولئن كانت التحديات تبدو مستعصية على الحل، فإن الحكومة والشعب في ملديف يظلان ثابتين في دعمنا ودعوتنا لإيجاد حل دائم للتحديات العديدة التي تواجه الشرق الأوسط، ولا سيما من أجل دعم الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين.

ونعتقد أن في وسع مجلس الأمن أن يفعل المزيد، ويجب عليه ذلك، لمعالجة هذا النزاع الذي طال أمده. وما فتئت ملديف ترى أن دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، المنشأة على أساس حدود ١٩٦٧ والتي تعيش جنبا إلى جنب في سلام ووئام مع إسرائيل، هي الحل الأفضل والوحيد للنزاع الدائر منذ سبعة عقود.

وندعو إسرائيل إلى التنفيذ الكامل لقرارات المجلس واحترام الالتزامات القانونية بموجب ميثاق الأمم المتحدة. فمن غير المقبول أن يستمر الاحتلال غير المشروع لفلسطين حتى يومنا هذا، مع هدم ومصادرة ممتلكات الفلسطينيين، وبناء المستوطنات غير القانونية، واستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني. وندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المدنيين. يجب رفع القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع من قطاع غزة وإليه على الفور لضمان الإيصال المأمون للمساعدات الإنسانية.

إن الأزمة في سورية هي في الواقع واحدة من أكثر المآسي جسامة في عصرنا. فقد قُتل آلاف الأشخاص وأُجبر العديد على الفرار من ديارهم منذ بداية النزاع. ولن يؤدي النزاع، الذي دخل في طريق مسدود، إلى تفاقم الأزمة الإنسانية فحسب، بل إلى تدمير مستقبل الشباب السوريين أيضاً. وبوجود أكثر من ١١ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، لا يمكن لاستمرار الأعمال العدائية التي تؤثر على المدنيين وتدمير البنى التحتية المدنية إلا أن يؤدي إلى زيادة في تدهور الحالة. ولا يمكننا أن نقصّر في واجباتنا لإعادة السلام إلى الشعب السوري. ويجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يفعلا المزيد لتنشيط المحادثات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

ويشجعنا أن الزخم للتوصل إلى تسوية سياسية في اليمن آخذ في التقدم. ولكن يجب أن نبقى صامدين وأن نواصل تعزيز ودعم الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب في اليمن. ونرحب بالتوقيع على اتفاق الرياض ونشيد بجهود المملكة العربية السعودية وغيرها من البلدان المشاركة في الوصول إلى ذلك المعلم الهام وفتح الباب أمام محادثات سلام أوسع نطاقا.

إن مجلس الأمن هو أكثر هيئات الأمم المتحدة حيوية. فهو المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك يتعين عليه بذل مزيد من الجهود لضمان عدم المساس بسلطته

وشرعيته. ويتعين على المجلس أن يكثّف جهوده لكفالة احترام قراراته من جانب الجميع وكل دولة عضو وكل عضو في المجلس. وإذا لم نف بالتزاماتنا، فلا يمكننا أن نكفل الحل السلمي لهذه النزاعات والحروب. وبينما ندخل عقدا جديدا، أودّ أن أدعو الجميع إلى إعطاء السلام فرصة ومنح شعب فلسطين وطنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد مصطفى (السودان): يتشرف السودان بأن يلقي هذا البيان نيابة عن المجموعة العربية في هذا البند من جدول الأعمال: النقاش الفصلي لمجلس الأمن الدولي بشأن ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“، وذلك بصفة السودان رئيسا للمجموعة العربية.

تحتفي الأمم المتحدة هذا العام ٢٠٢٠ بالذكرى الخامسة والسبعين لميثاق الأمم المتحدة، ولا تزال القضية الفلسطينية تراوح مكانها وتمثّل التحدي المحوري للعالم. إذ مضى العام ٢٠١٩ ولما يحدث أي تقدم في مسار تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية وحل النزاع في الشرق الأوسط، الذي هو بمثابة تهديد جدي للأمن والسلم العالميين، وبالتالي فإن حله يمثل حجر الزاوية في استقرار المنطقة بأسرها، بينما سيلقي الفشل في مخاطبته بمضاعفات خطيرة على كامل الوضع في منطقة الشرق الأوسط التي تعاني من الهشاشة والاضطرابات المعقدة.

ظل الوضع في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة يشهد تدهورا في العام المنصرم، حيث قُتل في غزة وحدها ٤٤ فلسطينيا، منهم تسعة أطفال وثلاث نساء، على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي كنتيجة للغارات الجوية وخلال تظاهرات واشتباكات وعمليات أمنية وحوادث أخرى متفرقة، بينما جُرح ٢ ٤٩٠ فلسطينيا، من بينهم عشرات الأطفال. وفي الضفة الغربية، قُتل ٤ مدنيين منهم سيدة واحدة، فيما جُرح ١ ٠٦٤، منهم ٢٣ طفلا.

وفي عام ٢٠١٩، دمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أو صادرت ٦١٧ مبنى ومنزلا في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وهجرت قسريا ٨٩٨ فلسطينيا. ومما يبعث على القلق أن حوادث الهجوم والتحرش والتحريض قد تزايدت من قبل المستوطنين، سيما عند اقتراب موسم حصاد الزيتون، وفي مدينة الخليل.

إن المجموعة العربية، إذ ترقب هذا الواقع المتردي، تنتهز هذه السانحة للتأكيد على تضامنها الراسخ مع الشعب الفلسطيني، ودعمها المتواصل لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير، والتزامها بإنهاء مأساة الشعب الفلسطيني من خلال حل سلمي عادل ودائم للقضية الفلسطينية في كل جوانبها، وهذا الحل معلوم جيدا وينبغي أن يستند على القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمسألة، ونصوص ميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مبدأ حل الدولتين المؤسس على حدود الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، والذي يظل الحل الوحيد القابل للتنفيذ، حيث لن يقبل المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أي تغيير في هذه الحدود، اعتمادا على إلزامية قرارات مجلس الأمن التي يجب أن تُطبق، سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) المركزي للتقدم في المسار السلمي والصادر عن مجلس الأمن الدولي، في احترام لمبادئ السلام التليدة والمعتمدة بواسطة المجتمع الدولي والمتوافقة مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية المؤسسة على مبدأ الأرض مقابل السلام. وعليه، فإن المجموعة العربية تدعو للتنفيذ الفاعل لهذه المواثيق.

إن مجلس الأمن يُعتبر الكيان المسؤول عن صيانة السلم والأمن الدوليين، وعليه فالمنوط به إعلاء قيم ميثاق الأمم المتحدة في ذكراه الخامسة والسبعين، وتنفيذ القرارات التي أصدرها والتي لا تعبّر عن روح ونصوص الميثاق فحسب بل تعتبر ملزمة قانونيا لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونعرب عن انشغالنا

البالغ لأن هذا المجلس ظل لفترة متطاولة غير قادر على إنفاذ تفويضه في هذه المسألة المهمة.

وبما أن المنطقة تشهد وضعا موغلا في التعقيد نتيجة للأزمات ذات الطبيعة الإقليمية والدولية، فإن ذلك يحتّم القيام بفعل عاجل لإلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ومحاسبتها على كل الانتهاكات التي ظلت تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية التي ما فتئت ترزح تحت نير الاحتلال لعقود عديدة. فغياب العدالة يعزز الإفلات من العقاب، وبالتالي يفاقم الأوضاع على الأرض ويقلص آفاق السلام.

إن دول المجموعة العربية، إذ تستهجن التعنت الإسرائيلي والسياسات غير القانونية التي تقوض المسار السلمي لتسوية النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، تجدد انشغالها البالغ لاستمرار تدهور الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وبالأخص قطاع غزة الذي يعاني من الحصار الإسرائيلي الخانق وغير القانوني، مما أورث وضعا إنسانيا غاية في السوء، أدى إلى ظروف اقتصادية واجتماعية تبعث على الأسى. إن الحل المستدام للمعاناة الإنسانية في قطاع غزة يتطلب رفعا كاملا ونهائيا للحصار الإسرائيلي غير القانوني وسرعة تقديم المساعدات إلى كل سكان القطاع المحاصرين.

وإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، يجب أن تُلزَم بوقف أنشطة الاستيطان غير القانونية، وإزالة المنازل والممتلكات والتهجير القصري للسكان الفلسطينيين، وكل ممارسات العنف، والاستفزازات والتحريض، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترقى إلى جرائم الحرب ضد المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وينبغي لإسرائيل أن تلتزم بكافة مسؤولياتها وواجباتها حيال القانون الدولي. كما يجب عليها التوقف الفوري عن سياساتها الرامية إلى تغيير الطبيعة الديمغرافية، والهوية والوضع القانوني للأراضي المحتلة. إلى جانب ضرورة احترامها للوضع التاريخي للأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، وخاصة الحرم الشريف.

وتؤكد المجموعة هنا دعمها للمملكة الأردنية الهاشمية في إدارة وحفظ المواقع الإسلامية والمسيحية في القدس، بما فيها الحرم الشريف، والوصاية الهاشمية للملك عبد الله الثاني ابن الحسين عليها. وترحب المجموعة العربية أيضاً بنداء القدس الموقع في الرباط في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٩ بواسطة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب، وقداسة البابا فرانسيس، في تأكيد لأهمية دور القدس كمدينة للتسامح والاحترام المتبادل بين أتباع الديانات السماوية الثلاث، والتأمين على الحاجة للمحافظة على خصائصها وملامحها كمدينة للتعايش السلمي.

وتؤكد المجموعة العربية مرة أخرى على مطلب التزام إسرائيل بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود عام ١٩٦٧، تنفيذاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وتدين المجموعة العربية وترفض أي إجراءات إحادية تتعلق بالجولان السوري المحتل، وتدعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤوليته بالإدانة الواضحة لهذه الإجراءات الأحادية الاستفزازية وغير القانونية.

وتجدد المجموعة العربية نداءاتها المتكررة لمواصلة الإمدادات الإنسانية والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية للشعب واللاجئين الفلسطينيين. كما تثمن العمل القيم والدعم الفائق الأهمية الذي تقدمه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وترحب بتمديد ولاية الوكالة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٣. كما تشكر وتقدر جميع الدول المانحة للمساعدات للشعب الفلسطيني ووكالة الأونروا، ولا سيما الدول العربية، صاحبة القدح المعلى في ذلك.

وفي الختام، تود دول المجموعة العربية أن تعيد التأكيد على تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني ودعمها المتواصل للقضية الفلسطينية العادلة، مع السعي الجاد إلى تقوية وتنسيق الجهود

الدولية لإيجاد حل شامل، وعادل ودائم للقضية الفلسطينية، بكل جوانبها، بما يشمل اللاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة. ونعرب عن أملنا في أن يشهد هذا العام تقدما ملموسا نحو تحقيق أهداف وتطلعات الشعب الفلسطيني الوطنية المشروعة في نيل الحقوق العادلة وفي مقدمتها حق تقرير المصير، والحرية والاستقلال في دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

وأخيراً، أود أن أهنئ فيت نام على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. ونشكر الولايات المتحدة على قيادة المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، كما نهنئ تونس، والنيجر وإستونيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين على نيلها عضوية مجلس الأمن، ونتمنى لها التوفيق والسداد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): أشكركم، بداية، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع الهام. كما أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو ومساعدة الأمين العام مولر على إحاطتيهما يوم أمس (انظر S/PV.8706).

منذ أيام ناقش مجلس الأمن في جلسة مشهودة بمشاركة عدد كبير من الوفود مسألة تحظى بتوافق شامل وهي التمسك بميثاق الأمم المتحدة من أجل صون السلم والأمن الدوليين (انظر S/PV.8699). ومن أبرز ما أكدت عليه الوفود أن الميثاق يبيّن للأسرة الدولية معالم الطريق نحو تحقيق الأمن، والسلم، والاستقرار والتقدم، وأن ما يحتاجه العالم لتفادي الأزمات المتعددة هو الالتزام بالميثاق نصاً وروحاً.

ولعل من أبرز الأمثلة التي يتجلى فيها هذا المعنى القضيةُ الفلسطينية، فالعامل الأساسي في القضية الفلسطينية هو عدم الالتزام بالميثاق، والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. وإن الاحتلال الإسرائيلي، والاستيطان غير المشروع في الأرض المحتلة والممارسات الإسرائيلية القمعية بحق الشعب الفلسطيني الشقيق هي من المظاهر المرفوضة لعدم الالتزام بالمواثيق والأعراف الدولية.

وبالتالي فإن تسوية القضية الفلسطينية يتطلب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، بما فيها الجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية المحتلة، ووقف الاستيطان في الأرض المحتلة ورفع الحصار على قطاع غزة، والممارسات غير المشروعة في المناطق الفلسطينية، وعودة اللاجئين والكف عن جميع الممارسات التي تهدد حل الدولتين، الذي ينطوي على إقامة دولة فلسطين المستقلة والقابلة للحياة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، والتي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام.

لقد حان الوقت للتوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، يمكّن الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه وتحقيق تطلعاته المشروعة، وذلك من خلال الحوار والتفاوض الجدي على أساس ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، والمرجعيات المتفق عليها ومبادرة السلام العربية. وعلينا، كمجتمع دولي، أن نسعى بكل السبل إلى تحقيق هذه الغاية التي من شأنها أن تضع حدا لحالة المعاناة وعدم الاستقرار التي دامت لعقود طويلة، وتُجنّب المنطقة والعالم المزيد من المخاطر.

وقد سعت دولة قطر إلى القيام بدورها على مختلف الأصعدة بغية تهيئة البيئة الملائمة للتوصل إلى السلام الدائم والشامل. وفي ذلك الإطار، وإدراكاً منها لأهمية التصدي للوضع الإنساني المتردي، وخاصة في قطاع غزة، فقد واصلت دولة قطر تقديم الدعم لتعزيز ميزانية السلطة الفلسطينية وتوفير الاحتياجات الإنسانية. وساهمت منحة دولة قطر في إحداث فرق ملموس في توفير الكهرباء لغزة، كما قدمت الدعم لبرامج التوظيف المؤقت للأمم المتحدة، وغير ذلك من المجالات ذات الأهمية لتحسين الأوضاع المعيشية للأشقاء الفلسطينيين.

وفي سورية، تستمر الأزمة وما ينجم عنها من معاناة إنسانية متفاقمة وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد حان الوقت لأن يحصل الشعب السوري الشقيق على مطالبه المشروعة في الأمن، والسلم، والحياة الكريمة والحفاظ على وحدة بلاده، وسيادتها واستقلالها. وهذا لن يتحقق إلا عن طريق الحل السياسي وفقا لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي هذه المرحلة من الضروري ضمان تفعيل اللجنة الدستورية بوصفها خطوة على الطريق الصحيح، وستواصل دولة قطر دعم الجهود لإزالة العراقيل التي تحول دون تحقيق السلام والحل السياسي المستند إلى المرجعيات الأممية والقانونية.

وفي ليبيا، فإن العمليات العسكرية التي شنتها الميليشيات ضد العاصمة طرابلس واستهداف الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا تعدّ تهديدا لوحدة ليبيا الوطنية واستقرارها. وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى تحمّل مسؤولياتها، واحترام إرادة الشعب الليبي الشقيق في الحل السلمي، ودعم الجهود لوقف العنف، وتحقيق التوافق الوطني وتنفيذ قرارات مجلس الأمن. وبذلك الخصوص، نعرب عن الدعم الكامل لجهود السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام.

وفي اليمن، فإن الشعب اليمني الشقيق يستحق وضع حد للنزاع ولمعاناته الإنسانية الفادحة. وهذا ما يستوجب انخراط الأطراف في الحوار الرامي إلى تحقيق الحل السياسي والمصالحة الوطنية بالاستناد إلى قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وهو ما سيضمن الحفاظ على وحدة اليمن ويستعيد الأمن والاستقرار. ولذلك، نجدد الإعراب عن دعم دولة قطر لجهود المبعوث الخاص للأمين العام، كما نعيد التأكيد على ضرورة الالتزام بالقانون الدولي، وحماية حقوق الإنسان، والحاجة إلى تأمين الاحتياجات الأساسية لجميع اليمنيين وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية.

وتتابع دولة قطر عن كثب مستجدات الأحداث في العراق وما تمر به منطقتنا حاليا من مرحلة حساسة تتطلب تكاثف الجهود، ومد جسور التواصل وتقديم التعددية على الأحادية في إيجاد الحلول. وفي هذا الإطار، نؤكد على ضرورة إعلاء صوت العقل والحكمة لتخفيف التوتر ووقف التصعيد. وكما عُرف عن دولة قطر التأكيد بالقول والفعل على أهمية الدبلوماسية الوقائية وانتهاج الطرق السلمية لحل الخلافات والنزاعات من خلال الحوار والوساطة، فإن موقفها اليوم يظل ثابتا في التأكيد على ضرورة الالتزام بالقانون الدولي ومبادئ العلاقات الدولية الودية. وفي وقت يترتب فيه على المجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤولياته لضمان أمن واستقرار المنطقة، فإن دولة قطر تبذل ما في وسعها من جهود دبلوماسية حثيثة وتسعى من خلال التشاور والتنسيق مع الدول الصديقة والشقيقة إلى التهدئة وخفض التصعيد.

وتظل دولة قطر متمسكة بمواقفها المبدئية المحمودة في ظل استمرار الحصار الجائر والإجراءات الأحادية غير القانونية التي تتعرض لها منذ ما يقارب العامين ونصف العام. مما يعد انتهاكا صارخا لأحكام ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويساهم في زعزعة السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وفي الوقت نفسه، تستمر ضد بلدي حملات تضليل وتحريض تعكس المحاولات اليائسة والفاشلة من قبل دول الحصار للنيل من بلدي. أما موقف دولة قطر فيظل ثابتا في الدعوة إلى تسوية هذه الأزمة سلميا عبر الحوار البناء غير المشروط الذي يحفظ سيادة الدول، في إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئ العلاقات الودية بين الدول. وحرصا من دولة قطر على نزع فتيل الأزمة وتحقيق السلم والأمن الدوليين، لا تزال ملتزمة بالوساطة لحل الأزمة. وفي هذا الخصوص، نجدد التقدير للجهود المخلصة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت الشقيقة.

ختاما، إننا أمام وقت في الشرق الأوسط، تزداد فيه أكثر من أي فترة مضت الحاجة لوضع حد لجميع التوترات ذات الآثار الكارثية على السلم والأمن الدوليين. ومسؤولية مجلس الأمن هي اتخاذ التدابير اللازمة لوقف جميع الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي وإنهاء الأزمات بغية أن تصبح المنطقة مكانا آمنا لشعوبها حيث السلام والاستقرار والتنمية والازدهار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد القادري (المغرب): أود في البداية أن أجدد لوفد فييت نام تهنئتي الخالصة على رئاسته الناجحة لمجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير. كما أشكر كلا من السيدة روزماري ديكارلو والسيدة أورسولا مولر على إحاطتيهما القيمتين.

تحل سنة جديدة ولا زال الشعب الفلسطيني يعاني من الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه ومن الخروقات اليومية لحقوقه العادلة. كما تشهد الأراضي الفلسطينية استمرار الممارسات المخالفة لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي الإنساني، بما فيها استمرار الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وهدم المنازل والاقتحام الممنهج للمسجد الأقصى، مما ينعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين ويقوض فرص السلام في المنطقة. وفي هذا الإطار، تجدد المملكة المغربية التي يترأس عاهلها الملك محمد السادس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، تضامنها مع الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

كما تعيد المملكة المغربية التأكيد على أهمية وقف الاستيطان وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). كما تعتبر المملكة المغربية أن القدس الشرقية من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وهي عاصمة الدولة الفلسطينية. وبالتالي فهي من قضايا الوضع النهائي التي يتوجب إيجاد حل لها عبر المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كما أنها جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط، وفي صميم الحل السياسي لأية تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كما تعرب المملكة المغربية عن رفضها للإجراءات الأحادية التي تمس القدس والتي تتعارض مع قراري مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠). وصونا للوضع التاريخي والقانوني للقدس وانطلاقا من قيم التسامح والتعايش بين الأديان التي تتميز بها المملكة المغربية، وقع صاحب الجلالة الملك محمد السادس وقداسة البابا فرانسيس إعلان القدس، بمناسبة زيارة قداسة البابا إلى المغرب في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٩. وقد أكد جلالة الملك وقداسة البابا على أهمية المحافظة على مدينة القدس الشريف، باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية، وصيانة وتعزيز الطابع الخاص للقدس الشريف كمدينة متعددة الأديان، وحرية الولوج إلى الأماكن المقدسة لفائدة أتباع الديانات التوحيدية الثلاث. وتعيد المملكة المغربية التأكيد على أهمية الوصاية الهاشمية التاريخية التي يتولاها العاهل الأردني، صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين، على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف.

وفيما يخص وضعية اللاجئين الفلسطينيين، تجدد المملكة المغربية دعمها لولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وللمجهودات التي تبذلهاللتخفيف من معاناتهم في دول المنطقة وتمكينهم من الولوج إلى الخدمات الأساسية، وخاصة التمدرس للأطفال والرعاية الطبية، وما إلى ذلك. ومن جهته، يستمر بيت مال القدس، الذراع التنفيذية الميدانية للجنة القدس، في تأدية رسالته في حماية القدس ودعم صمود أهلها، عن طريق إنجاز عدة مشاريع تهم على الخصوص حماية التراث الثقافي والعمراني للقدس، ومشاريع المساعدة الاجتماعية والمحافظة على الأرشيف

الوطني الفلسطيني. كما أطلق المرحلة الثانية من مشروع ترميم وإصلاح المركز الثقافي المغربي في القدس – بيت المغرب.

إن المملكة المغربية كانت ولا تزال مؤمنة بوجود حل للقضية الفلسطينية. إلا أن وقف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين حال دون الخروج من دوامة العنف والاحتقان وانعدام الثقة بين الأطراف. لذا، وجب على المجتمع الدولي أن يأخذ بزمام الأمور وأن ينصب بإرادة فعالة وخلاقة على إعادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات من أجل تحقيق حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين. ويجب أن تنبني هذه المفاوضات على أسس سليمة ونية صادقة وفق جدول زمني محدد يعيد الثقة بين الأطراف لإرساء دعائم دولة فلسطينية قابلة للاستمرار والحياة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. كما نثمن الجهود الدولية الرامية إلى إرساء أمن وسلام دائمين في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إذ أننا تأخرنا قليلاً عن الجدول الزمني المحدد، أشكر المتكلمين على الإدلاء ببيانات موجزة وأطلب إلى الوفود الأخرى الالتزام بالحدود الزمنية.

أعطي الكلمة الآن لممثل إيران.

السيد تخت روانجي (إيران) (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع هنا مرة أخرى لمناقشة أطول أزمة في العالم – قضية فلسطين.

في الأيام الأولى من العام الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإن الوقت مناسب تماما للتساؤل عن سبب عدم قدرة المجلس على إنهاء احتلال فلسطين الذي دام عقوداً، وعلى حماية أبسط الحقوق الأساسية لملايين الفلسطينيين المضطهدين في الداخل والخارج وعلى مواجهة نظام احتلال ارتكب جميع الجرائم الدولية الأساسية الأربع، لا مرة واحدة ولكن عدة مرات.

إن الإجابة واضحة. إن الولايات المتحدة، بانتهاك القواعد الآمرة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وتجاهل جميع معايير السلوك الدولي، وخرق جميع مبادئ الإنسانية والأخلاق، فضلا عن إساءة استخدام مركزها كعضو دائم في مجلس الأمن، تواصل حماية النظام الإسرائيلي بشكل كامل ومنهجي ودون تحفظ. ومن الأمثلة على ذلك استخدامها لحق النقض لحماية إسرائيل ٤٤ مرة، مما يزيد من تشجيع ذلك النظام على ارتكاب المزيد من الجرائم الوحشية مع إفلات تام من العقاب. وعلاوة على ذلك، ما فتئت الولايات المتحدة تشارك في أنشطة أخرى مزعزعة للاستقرار في منطقتنا. وفي إطار العداء الراسخ للدول الإسلامية، ولا سيما في الشرق الأوسط، تواصل الولايات المتحدة المغامرة العسكرية في منطقتنا، وأحدث مثال على ذلك الاغتيال المروع مؤخرا للشهيد قاسم سليماني ورفاقه في مطار بغداد الدولي.

وكان الاغتيال مظهرا واضحا من مظاهر إرهاب الدولة الذي يشكل انتهاكا جسيما للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ويستتبع المسؤولية الدولية للولايات المتحدة. ونحن نرفض رفضا قاطعا جميع افتراءات الولايات المتحدة لتبرير تلك الجريمة البشعة، بما في ذلك اللجوء إلى ادعاءات زائفة بأن السيد سليماني كان يخطط لاستهداف المصالح الأمريكية في المنطقة. تدرك الولايات المتحدة جيداً أنه، بالإضافة إلى دوره الحاسم في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في العراق وسورية، كان السيد سليماني أيضاً سياسياً يحظى بنفوذ واحترام كبيرين، ويعمل جاهداً من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة. ومما لا شك فيه أن تلك الخطوة الاستفزازية للغاية كانت مؤامرة مخطط لها مسبقا تهدف إلى تصعيد التوترات في منطقتنا.

ومن الواضح أن الاغتيال يبطل ادعاء الولايات المتحدة بأنها تكافح الإرهاب. إنها في الواقع تحارب أولئك الذين يكافحون الإرهابيين. لقد كان رحيل الشهيد سليماني هدية كبيرة من أمريكا إلى تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الإقليمية الأخرى. إن المسيرات والحشود في المنطقة لإحياء ذكرى دور الشهيد سليماني في مكافحة الإرهاب وشجب اغتياله، فضلا عن حقيقة أن الملايين في عاصمتنا وحدها شاركوا في موكب جنازته – ثاني أكبر جنازة في تاريخ أمتنا والمنطقة بأسرها – إنما تبين كم كان محبوبا على الصعيدين الوطني والإقليمي. وإن شهدت مغامرة الولايات المتحدة على شيء، فإنما تشهد على حقيقة واحدة، وهي أنه بعد الاغتيال الجبان، باتت المنطقة أقل أمنا وأقل استقرارا. وبالتالي، فإن أنجع طريقة لضمان السلم والأمن الإقليميين هي انسحاب قوات الولايات المتحدة من المنطقة، لأنها ظلت دائما مصدرا لعدم الاستقرار في جوارنا.

ويتعين على المجلس أن يعالج نقص الثقة المتفاقم وتناقص شرعيته ومصداقيته نتيجة تقاعسه في حالات الانتهاكات الواضحة للقانون الدولي، مثل صمته عن اغتيال الشهيد سليماني. ومن أجل تصحيح أخطائه السابقة في الشرق الأوسط، يجب على المجلس أن يتحمل مسؤوليته بمنع فرض جميع سياسات الولايات المتحدة والنظام الإسرائيلي غير القانونية على المنطقة بأسرها. ويجب على المجلس أن يظل متيقظا للطابع المخادع للنظام الإسرائيلي وألا يسمح له بإساءة استخدام المناقشات المفتوحة للمجلس ليقوم بدور الضحية في محاولة لصرف الانتباه عن سياساته القمعية في منطقتنا.

وذلك بالضبط ما فعله ممثل النظام الإسرائيلي أمس (انظر S/PV.8706) عندما حاول توجيه اتهامات إلى بلدي من خلال سلسلة من الأكاذيب والافتراءات – التي أرفضها رفضا تاما ولا أريد أن أشرفها بالرد عليها – بدلا من أن يشرح لماذا يستمر ذلك النظام في الاستخفاف بالقانون الدولي ويواصل ممارساته اللاإنسانية في الأراضي المحتلة.

وليس من قبيل المصادفة أن تفعل ممثلة الولايات المتحدة أيضا الشيء نفسه في خطوة منسقة، حيث التزمت الصمت التام بشأن موضوع الجلسة – قضية فلسطين – وجازفت بدلا من ذلك برسم صورة وردية لإسرائيل وبررت ممارساتها غير القانونية فيما تقود حملة تضليل ضد بلدي، نرفضها تماما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إكوادور.

السيدة يانيس لوسا (إكوادور) (*تكلمت بالإسبانية*): يرحب وفد بلدي بعقد مناقشة اليوم برئاسة فييت نام ويؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وكما ذكرنا في المناقشات السابقة، تظل قضية فلسطين تاريخيا مسألة تثير قلق إكوادور وتكتسي أهمية بالنسبة لها. ونشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

لقد مرت في كانون الأول/ديسمبر الماضي ثلاثة أعوام على اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ومنذ ذلك الحين، لم تزدد الحالة على أرض الواقع إلا تدهورا. ونأسف أسفا عميقا لأن النزاع لم يُحل بعد مرور سنة أخرى. ولم يُتخذ أي إجراء خلال الفترة المشمولة بالتقرير لإنهاء النشاط الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة على النحو المطلوب في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). بل على العكس من ذلك، استمرت عمليات هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مما أدى إلى هدم أو مصادرة ١٥٠ مبنى وتشريد ٢٦٠ شخصا، بمن فيهم ١٣٣ طفلا وحوالي ٦٠ امرأة. ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء تنفيذ تلك التدابير.

ويساورنا قلق عميق كذلك إزاء عدد القتلى والجرحى جراء العنف والهجمات الإرهابية ضد المدنيين. فقد قُتل ٤٤ فلسطينيا، من بينهم تسعة أطفال وثلاث نساء، نتيجة للضربات الجوية وأثناء المظاهرات والاشتباكات والعمليات الأمنية وغيرها من الحوادث، فيما أصيب ٢ ٩٤٠ غيرهم. وأصيب ما مجموعه ٤٦ إسرائيليا - ٤١ مدنيا، من بينهم نساء وأطفال، و ٥ من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية - في الهجمات والمناوشات والحوادث الأخرى.

إننا نرفض جميع أشكال التحريض على العنف الذي يبعدنا أكثر عن التوصل إلى حل سياسي وسلمي ونهائي وعادل لكلا الطرفين. ونكرر النداء الموجه في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) لكلا الطرفين إلى العمل وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وإلى التزام الهدوء وضبط النفس والامتناع عن أعمال الاستفزاز والتحريض.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وندعو جميع الأطراف إلى بذل جهود جماعية لبدء مفاوضات ذات مصداقية وتكثيف الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط من دون إبطاء.

وللأسف، فإن آخر تقرير للأمين العام (S/2019/938) لا يشير إلى حدوث أي تقدم في ذلك الصدد. ونعتقد أن من الضروري أن يتصرف المجلس ويتخذ إجراءات ترمي إلى التنفيذ الكامل للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، كما طُلب منه مرارا وتكرارا. ونتفق مع التقرير في أن:

> ”الدعم الإنساني أو الاقتصادي، أيا كان مقداره، لن يكون في حد ذاته قادرا على إيجاد حل للوضع في قطاع غزة أو للنزاع الأوسع نطاقا“ (S/2019/938، الفقرة ٥٩).

وثمة حاجة إلى إيجاد حلول سياسية تقوم على العدل وحقوق الإنسان والقانون الدولي. وتمثل الدبلوماسية الوقائية أداة حاسمة لنزع فتيل التوترات قبل أن تتصاعد وتتفاقم. ويدعو وفد بلدي المجتمع الدولي مرة أخرى إلى إحراز تقدم ملموس في دعم النهوض بحل سياسي وسلمي ونهائي وعادل للطرفين على أساس وجود دولتين - فلسطين وإسرائيل - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود عام ١٩٦٧، وهو توافق في الآراء أُعيد تأكيده في قرار المجلس ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

أخيرا، بعد الاستماع إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة أورسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية، نعتقد أنه ينبغي لنا أن نولي اهتماما خاصا لمدى تأثر الأطفال يوميا - من حيث تمتعهم بالحقوق والحصول على التعليم وخدمات الصحة العقلية - بهذه الحالة التي لم تُحل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد كاراسو (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أستهل بياني بتهنئة جمهورية فييت نام الاشتراكية على رئاستها للمجلس لشهر كانون الثاني/يناير، وهو شهرها الأول بصفتها عضوا غير دائم في المجلس. وكذلك، نرحب ببداية فترة عضوية سانت فنسنت وجزر غرينادين في المجلس بوصفها بلدا ممثلا لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأخيرا، نرحب كذلك بالأعضاء الجدد الآخرين في المجلس - النيجر وإستونيا وتونس.

إذ نحتفل بمرور ٧٥ عاما على عمل الأمم المتحدة، فإن هذه لحظة للتوقف والتفكير في المنظمة التي ننشدها. وبالنظر إلى مصادر التوتر المستمرة في الشرق الأوسط، ولا سيما النزاع بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين، الذي يعاني من حالة شلل دائم والذي يمثل أحد العوامل التي تشجع التطرف وعدم الاستقرار في المنطقة، يجب علينا أن نتخذ تدابير واضحة وملموسة ومستدامة

في الأجل القصير والمتوسط والطويل من شأنها أن تساعد على التوصل إلى حل سياسي نهائي – وليس حلا عسكريا على الإطلاق – للنزاع الطويل والمعقد بين الدولتين.

وقد أمضى مجلس الأمن عقودا في مناقشة الحالة في الشرق الأوسط من دون تحقيق النتائج التي يرجوها الفلسطينيون أو إسرائيل أو المجتمع الدولي. ولا يؤدي عدم التوصل إلى توافق في الآراء، بما في ذلك بشأن المعايير المتفق عليها سابقا، إلا إلى زيادة تعقيد النزاع. وإذ نحتفل بعامنا الخامس والسبعين، فإن ذلك النزاع يمثل بلا شك أحد أكبر إخفاقات المنظمة.

تقع على عاتق مجلس الأمن، كما ينص ميثاق الأمم المتحدة، المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين وتحسين عمله في مجال منع نشوب النزاعات، مع مراعاة اعتبارات حقوق الإنسان في ذات الوقت. ولهذا السبب، نحث أعضاء المجلس على اتخاذ إجراءات ملموسة ومستدامة لتعزيز الحوار والسلام في الشرق الأوسط. فلا يمكن تسوية حرب بخوض حرب أخرى. والسلام يُبنى عبر الحوار والتضامن والتعاون الدولي. وقد حان الوقت للعمل وحان الوقت لكي يضطلع أعضاء مجلس الأمن بمسؤولياتهم بموجب الميثاق.

وكما يقول المثل الدارج، من الحماقة فعل الشيء نفسه مراراً وتكراراً مع توقع نتائج مختلفة في كل مرة. فالوقت يداهمنا. والصراع ما زال يتصاعد. وقد آن الآوان لإيجاد حلول نهائية. ويجب أن نكون على دراية بالتاريخ لفهم أخطاء الماضي وتجنب تكرارها. ولذلك، تؤكد كوستاريكا مجددا تأييدها القوي للتوصل إلى حل تفاوضي ونهائي للنزاع – حل يتم التوصل إليه سلميا وملزم قانونا لجميع الأطراف.

نحن نعلم أننا لا نستطيع أو لا ينبغي أن نعمل بمعزل عن الغير. يجب أن نعمل معا بطريقة منسقة وسعيا إلى تحقيق الأهداف المشتركة من أجل التعامل مع الأزمات، لا سيما الأزمات الإنسانية، التي تتطلب استجابة عاجلة. وفي هذا الصدد، ترحب كوستاريكا ترحيبا حارا بتجديد الفقرتين ٢ و ٣ من القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، الأمر الذي يكفل وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الإمدادات الطبية والجراحية، إلى المحتاجين في جميع أنحاء سورية. إلا أننا نشدد على أن المساعدات الإنسانية ينبغي ألا تقترن بشروط أو قيود على الإطلاق ما دامت تتماشى مع المبادئ الأساسية للاستقلال والحياد والنزاهة والإنسانية.

وترى كوستاريكا أن الحصار المفروض على تقديم المساعدة الإنسانية والطبية للمدنيين يشكل انتهاكا صارخا لالتزامات الدولة بموجب القانون الدولي. ولذلك، فإننا نشجب حقيقة أن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة مؤخرا قد عطل عمليات المساعدة الإنسانية، التي يجب أن تكفل الكرامة الإنسانية في المقام الأول.

ولعلنا نذكر أنه قد مر ما يقرب من ٢٧ عاما منذ توقيع اتفاقات أوسلو لفتح الطريق أمام السلام، لكن الافتقار إلى الإرادة السياسية قد تركها في طريق مسدود. وكما ينص القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فإن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعائقا أمام حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل. لذلك، ندعو دولة إسرائيل إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ونحث دولة إسرائيل ودولة فلسطين على أن يستأنفا، في أقرب وقت ممكن، المفاوضات التي ينبغي أن تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة، على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وبالمثل ندعو إلى الهدوء وضبط النفس، كما ندعو الأطراف إلى الامتناع عن الأعمال الاستفزازية واستخدام الخطاب التحريضي. ونحن نرفض وندين الاستخدام غير المتناسب للقوة، بما في ذلك إطلاق

الصواريخ وقذائف الهاون والأجهزة الحارقة، من جانب المقاتلين الفلسطينيين في غزة ضد المدنيين في إسرائيل واستخدام إسرائيل للقوة المميتة ضد الفلسطينيين. والحل الوحيد للنزاع هو الحوار والإرادة السياسية للطرفين، مع قبول حقهما المتبادل في الوجود.

وتكرر كوستاريكا التزامها الثابت بتعددية الأطراف، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية والوساطة والحوار، باعتبارها أدوات أساسية لتحقيق السلام. وستظل كوستاريكا ملتزمة ببناء السلام في الشرق الأوسط وستدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف النبيل الذي تطالب به شعوب المنطقة وتستحقه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بلانشار (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ملادينوف على جهوده الدؤوبة لتعزيز السلام، وكذلك وكيلة الأمين العام ديكارلو ومساعدة الأمين العام مولر على مداخلاتهم القيمة أمس.

يأتي هذا النقاش الفصلي قبل أيام قليلة من اليوم العالمي لإحياء ذكرى المحرقة. ويصل الحاكم العام لكندا إلى القدس هذا الأسبوع للانضمام إلى قادة من جميع أنحاء العالم في المنتدى العالمي الخامس للمحرقة في ياد فاشيم والاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتحرير أوشفيتز – بيركيناو. وكندا تتذكر الستة ملايين يهودي ضحايا المحرقة والملايين غيرهم الذين تعرضوا للاضطهاد والقتل على يد النظام النازي. وإذ نتطلع إلى الأمام، من المهم دائما أن نتذكر الماضي، لا سيما في سياق تصاعد معاداة السامية والكراهية بكل أشكالها عالميا. وكما قال الأمين العام بالأمس، فإن عدم حدوث ذلك مرة أخرى أبدا يعني سرد قصة المحرقة مرارا وتكرارا.

وإلى جانب سائر الدول الأعضاء، تتابع كندا عن كثب التطورات في الشرق الأوسط، بما في ذلك المداولات في هذا المجلس.

وقبل أن أبدأ، سأكون مقصرا إن لم أذكر مأساة رحلة الخطوط الجوية الأوكرانية PS-752، التي أودت بحياة ١٧٦ شخصا، من بينهم ٥٧ كنديا. وتقدم كندا تعازيها لجميع أسر الضحايا ولكل البلدان التي لقي مواطنوها حتفهم في هذه المأساة. وكل كندا تنعى فقدان هؤلاء الأشخاص اللامعين. وكما قال رئيس وزرائنا ووزير الخارجية، كندا لن يهدأ لها بال حتى تحصل أسر ضحايا تلك المأساة الرهيبة على ما تستحقه من خاتمة ومساءلة وشفافية وعدالة من إيران.

ونحن نعمل مع الدول الحزينة الأخرى لضمان إجراء تحقيق شامل وموثوق به، تعقبه مساءلة كاملة، بما في ذلك التعويض. لقد تحملت إيران المسؤولية عن هذه المأساة، الأمر الذي نقدره والذي تترتب عليه تبعات. وسنستمر في الحكم على إيران من خلال أفعالها.

(تكلم بالفرنسية)

لقد وقعت المأساة في وقت تصاعدت فيه التوترات في المنطقة. وكما قال السيد ملادينوف، نحن ندرك جيدا بؤر التوتر الجديدة في المنطقة. ونحن ملتزمون التزاما تاما بدعم أي وكل جهود تبذل لتعزيز التهدئة.

وتدرك كندا جيدا أن عدم القيام بذلك يمكن أن تكون له عواقب مأساوية على المدنيين في المنطقة والعالم. أرواح كثيرة فُقدت دون داع نتيجة لهذا الوقت العصيب، بما في ذلك أرواح من كانوا على متن رحلة الخطوط الجوية الأوكرانية PS-752.

وكما قال رئيس الوزراء جوستين ترودو، لولا التوتر والتصعيد الذي شهدته المنطقة مؤخرا لكان هؤلاء الكنديين في ديارهم الآن مع أسرهم. هذا ما يحدث عندما يكون هناك صراع

وحرب. الأبرياء يصبحون ضحايا. وهو ما يذكرنا بأهمية الجهود الرامية للتخفيف من حدة التوتر والتطلع إلى المستقبل.

ومنذ بداية الأزمة، دعت كندا إلى الدبلوماسية والتعاون الدولي ودعت جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها. والواقع أن ذلك يتماشى مع العلاقات الدولية لكندا منذ إنشاء الأمم المتحدة. وقبل حوالي ١٠ أيام، وخلال المناقشة المفتوحة بشأن ميثاق الأمم المتحدة (انظر S/PV.8699)، ذُكّرنا بالدور الريادي الذي قام به وزير خارجية كندا آنذاك ليستر ب. بيرسون في نزع فتيل أزمة السويس وإنشاء أول قوة لحفظ السلام على نطاق واسع تابعة للأمم المتحدة.

(تكلم بالإنكليزية)

واليوم، تسهم كندا في العديد من عمليات الأمم المتحدة للسلام في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونعمل أيضا في شراكة وثيقة مع حكومة العراق، حيث تقود كندا بعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي للقوات المسلحة العراقية وتدعم جهود التحالف العالمي ضد داعش. وفي العراق، تواصل الحكومة مواجهة التحديات الداخلية والخارجية في سعيها لتوطيد الهزيمة الإقليمية لداعش.

ولا تزال كندا تشارك بصورة فعالة في الجهود الإنمائية والإنسانية والعسكرية والدبلوماسية المبذولة لدعم العراق. ولا تزال أولويتنا هي أن يكون العراق مستقرا وموحدا وقادرا على منع عودة تنظيم داعش.

و في الأردن نواصل العمل مع الحكومة لتدريب القادة المحليين وخاصة النساء بهدف تحديد النذر المبكرة للتطرف العنيف في المجتمعات المحلية. ويستضيف الأردن آلاف اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين واليمنيين ثم السوريين مؤخرا. وما برح الأردن يفعل ذلك لعدة عقود دون أن يحظى أثر ذلك على مجتمعه بالتقدير الكامل من قبل المجتمع الدولي.

وبالمثل، يذكّرنا لبنان الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة لعدد سكانه وتركيا التي تستضيف أكبر عدد منهم إجمالا بمدى تأثر المنطقة والعالم بأسره سلبا بالأزمة في سورية.

وينصبُّ اهتمام معظم هذه المناقشة المفتوحة على النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. واليوم، أؤكد مرة أخرى تأييد كندا الطويل الأمد لحل الدولتين من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين. ويتسق ذلك تماما مع القانون الدولي ومن شأنه أن يحقق سلاما دائما في المنطقة، فضلا عن توفير الأمن والرخاء للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

وندين أيضا إدانة قاطعة الهجمات الصاروخية التي شنتها حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني على إسرائيل والتي استهدفت المدنيين وأسفرت عن قتل وإصابة عدد منهم. وليست حركة حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني سوى مجموعتين إرهابيتين تسيطران على سكان ضعفاء. ونعرب عن شكرنا للسيد ملادينوف ولمصر على جهودهما الدبلوماسية المتضافرة إزاء غزة. وأصبحت الحالة الإنسانية والسياسية في غزة حرجة بالفعل. وربما نواجه كارثة إنسانية أخرى في المنطقة إذا ما ازداد تدهور الوضع الأمني. وتحث كندا جميع أعضاء المجتمع الدولي على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب عاقبة كهذه.

وتربطنا بالمنطقة صلات عميقة واسعة متنوعة وطويلة الأمد. وهي تقوم على علاقات تاريخية متطورة ومتنامية بين الكنديين وأصدقائهم وأسرهم وزملائهم وشركائهم التجاريين في جميع أنحاء الشرق الأوسط، من المغرب العربي إلى الخليج. وهناك الملايين من الكنديين الذين تعود أصولهم إلى تلك المنطقة. وأثرت كل منها النسيج الاجتماعي الكندي، بمن في ذلك ما يزيد على ٦٠ ٠٠٠ لاجئ سوري وصلوا إلى بلدنا

منذ عام ٢٠١٦ وأصبحوا مواطنين كنديين مثل طارق حداد، مؤسس شركة تديرها عائلة في نوفا سكوتيا شعارها ”السلام عبر الشوكولا“ وتوظف الآن ٥٥ شخصا. وذلك ما نعنيه بالقول إن التنوع مكمن قوتنا.

وانطلاقا من ذلك الالتزام بالدبلوماسية والتعاون الدولي لا تزال كندا ملتزمة التزاما راسخا بالعمل مع شركائها في المنطقة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف اللذين تفشيا في بلدان كثيرة جدا ممثلة هنا اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد حاتم (البحرين): نود، سيدي الرئيس، أن نتقدم لكم بالشكر على عقد هذه الجلسة الهامة التي تتناول قضايا الشرق الأوسط، والتي تزداد تعقيداً في ظل التطورات المتزايدة والتي تشكل تحديا للسلم والأمن الدوليين.

كما نود أن نعرب لكم مجددا عن تقديرنا لقيادة وفدكم الصديق لأعمال مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير بكل اقتدار. كما نتقدم بالشكر أيضا للسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون بناء السلام، والسيدة أورسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما القيمتين.

تؤمن مملكة البحرين بأن ترسيخ الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط والعالم ككل، يستوجب إرادة سياسية مشتركة وعملا جادا ومتكاملا من الجميع وتهيئة الظروف الإيجابية التي تتيح المزيد من الفرص لإنجاح التسويات السياسية وإيقاف التدخل في الشؤون الداخلية للدول واستعادة قدرة الدول المتضررة من النزاعات على صون سيادتها وأمنها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

تؤكد مملكة البحرين على موقفها الثابت لدعم الحق المشروع للشعب الفلسطيني الشقيق كغيره من الشعوب في إقامة دولته المستقلة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، استنادا إلى ما جاء في مبادرة السلام العربية، ووفقا لحل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، مشددين في هذا الصدد على أن إحلال السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة لن يتحقق بدون حل القضية الفلسطينية ونيل الشعب الفلسطيني الشقيق حقوقه المشروعة كافة أسوة بشعوب العالم، الأمر الذي يتطلب من الأسرة الدولية مواصلة بذل الجهود لإيجاد حل عادل ودائم لتلك القضية المركزية.

تؤكد مملكة البحرين أن الأعمال الإرهابية التي تمارسها الميليشيات الحوثية إنما تهدف إلى عرقلة الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي يحفظ لليمن وحدته وسلامة أراضيه ويحقق تطلعات الشعب اليمني الشقيق إلى الأمن والاستقرار والرخاء. وفي هذا الشأن تدين مملكة البحرين وتستنكر بشدة الهجوم الإرهابي الذي نفذته ميليشيات الحوثي المدعومة من إيران، والذي استهدف مسجدا في محافظة مأرب في الجمهورية اليمنية الشقيقة وأسفر عن مقتل وإصابة العشرات من الأشخاص، معربين عن بالغ التعازي والمواساة لأهالي وذوي الضحايا وتمنياتنا بالشفاء العاجل لجميع المصابين من جراء هذا العمل الإرهابي الآثم الذي يتنافى مع كافة المبادئ والقيم الدينية والأخلاقية والإنسانية.

ترحب مملكة البحرين بالإعلان الختامي للمؤتمر الذي عقد في برلين بجمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن ليبيا، واتفاق المشاركين على خطة شاملة لتسوية الأزمة في ليبيا، والتعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية الليبية، والعمل على نزع سلاح الجماعات المسلحة وغيرها من النتائج والتعهدات الملزمة التي تمثل خطوة مهمة في اتجاه التوصل إلى تسوية سياسية شاملة.

كما نود الإشادة بدور جمهورية ألمانيا الاتحادية وحرص الدول المشاركة في المؤتمر على إعادة الأمن والاستقرار لدولة ليبيا. ونعرب عن تطلعاتنا لبذل المزيد من الجهود والعمل وفق اتفاق الصخيرات المبرم في عام ٢٠١٥ في المملكة المغربية، باعتباره الإطار السياسي الذي يحظى بقبول المجتمع الدولي وكافة الأطراف في ليبيا، مما يجعله أساسا قويا وملائما لحل الأزمة بما يحقق تطلعات وطموحات الشعب الليبي الشقيق إلى الأمن والاستقرار، ويحفظ لدولة ليبيا سلامتها ووحدة أراضيها، ويؤدي إلى القضاء على العنف والتطرف والإرهاب بكل صوره وأشكاله.

وختاما، إن تحقيق الأمن والسلم في الشرق الأوسط يستوجب منا جميعا توحيد الصف والعمل في مواجهة التحديات القائمة والناشئة. وإن مملكة البحرين ستواصل العمل وبذل الجهود مع الأسرة الدولية من أجل تسوية النزاعات بالطرق السلمية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد رودريغو (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر رئاسة جمهورية فييت نام الاشتراكية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة والحسنة التوقيت. وينوه وفد بلدي أيضا بالإحاطتين الشاملتين اللتين قدمتهما وكيلة الأمين العام ديكارلو ومساعدة الأمين العام مولر. تؤيد سري لانكا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وشددت الإحاطتان اللتان قدمتهما وكيلة الأمين العام ومساعدة الأمين العام على هشاشة الوضع في الشرق الأوسط وخطورته في فلسطين. وتجري هذه المناقشة في وقت حرج تواجه فيه المنطقة ضغوطا وتصعيدا في التوترات. ونتشاطر نداءات الأمين العام والمجتمع الدولي للأطراف المعنية بممارسة ضبط النفس ونحث على تعزيز الدبلوماسية والحوار.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ومع ذلك لا يزال حل النزاع في الشرق الأوسط بعيد المنال. ولن يحل السلام في الشرق الأوسط إلى أن يتم التصدي لقضية فلسطين بصورة شاملة والتوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس حل الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء تدهور الوضع الميداني في الأراضي الفلسطينية المحتلة جراء تزايد التوسع الاستيطاني والهجمات ذات الصلة وهدم المنازل والبنى التحتية الفلسطينية وتشريد المدنيين الفلسطينيين. ويجب فوا وقف جميع الأنشطة الاستيطانية غير الشرعية التي تنفذها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويجب عليها الامتثال للأحكام والمسؤوليات المنصوص عليها في القانون الدولي. ويجب أيضا وضع حد للسياسات والتدابير الرامية إلى تغيير الطابع الديمغرافي للأراضي المحتلة وتغيير هويتها ووضعها القانوني.

ويساورنا القلق أيضا إزاء الحالة الحرجة في غزة نتيجة للحصار وإغلاق المعابر المستمرين اللذين دخلا عامهما الرابع عشر وأسفرا عن حالة اجتماعية واقتصادية مزرية ومؤسفة للشعب الفلسطيني. وكان للحصار أثر خطير على أكثر من ٨٤٠ ٠٠٠ طفل في غزة، التي نصف سكانها البالغ عددهم ١,٨ مليون نسمة دون سن الخامسة عشرة. ونضم صوتنا إلى النداءات الدولية لرفع الحصار وإلى العمل المتضافر لتحسين مستويات معيشة الشعب الفلسطيني.

ويكرر وفد بلدي الإعراب عن تأييده للقرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٤٩٧ (١٩٨١) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦) المتعلقة بقضية فلسطين، فضلا عن تنفيذ جميع القرارات المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية، ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية. ويجب على طرفي النزاع أن يهيئا البيئة اللازمة لتيسير السلام. وهناك أيضا حاجة ملحة إلى اتخاذ تدابير متبادلة

لبناء الثقة من أجل دعم الجهود الرامية إلى استئناف الحوار والمفاوضات الموضوعية.

وتواصل سري لانكا تأكيد دعمها الثابت للشعب الفلسطيني وتضامنها معه في كفاحه المشروع من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف وتطلعاته الوطنية، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة وذات سيادة. فلنضاعف، نحن المجتمع الدولي، جهودنا الجماعية والتزامنا بالمساعدة على التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة للحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين.

وفي الختام، أود أن أذكر أن استمرار الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية الحيوية إلى الشعب الفلسطيني أمر جدير بالثناء. وقد كانت المعلومات المستكملة الواردة في الإحاطة بشأن عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مشجعة. وكان من حسن حظ وفد بلدي أن لديه خبرة مباشرة، حيث زار مدرسة ومركزا طبيا تمولهما الأونروا في الأردن في العام الماضي، ويمكنه أن يشهد على الدور الحاسم الذي تؤديه الوكالة في توفير الخدمات الأساسية للشعب الفلسطيني. وتكرر سري لانكا الإعراب عن دعمها الكامل لعمل الأونروا وترحب بتمديد ولايتها حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٢٣.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة مدللي (لبنان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة، وأود أن أشكر مقدمتي الإحاطتين يوم أمس – السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيدة أورسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية – على بيانيهما (انظر S/PV.8706).

لقد احتفلنا يوم الاثنين بيوم مارتن لوثر كنغ الابن. ومن المناسب جدا الاحتفال بعيد ميلاده في نفس الأسبوع الذي تنعقد فيه المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. إن كل ما آمن به مارتن لوثر كنغ الابن وناضل من أجله – الحقوق المدنية، وحقوق الإنسان، والعدالة، واللاعنف، وعدم المساواة، وعدم التمييز – ظاهر في الشرق الأوسط اليوم. وتشكل جميع هذه المسائل أصعب التحديات القائمة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وهي تتحول إلى عنف ونزاع تترتب عليه عواقب وخيمة. والمنطقة حاليا هي موطن لأكبر الأزمات الإنسانية وتدفق للاجئين في تاريخها، ولكنها أيضا موطن لأصغر فرصة للسلام والأمن لشعوبها.

إن الحالة في الشرق الأوسط تمثل تحديا صعبا للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة. إن النزاعات كثيرة وفي ازدياد، ولكن الأهم من ذلك أن انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه تُرتكب في تجاهل تام للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. فإذا انتقلنا إلى القضية الفلسطينية على سبيل المثال، فسنجد الحالة مظلمة وتزداد سوءا يوما بعد يوم، كما سمعنا بالأمس من مقدمتي الإحاطتين والدول الأعضاء الأخرى. وأنا على يقين من أننا جميعا سمعنا عن اليأس التام للشعب الفلسطيني في الإحاطة التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى المجلس.

ما الذي يمكن أن يتوقعه المرء من شعب يعيش تحت الاحتلال منذ سبعة عقود، وقد حُرم من حقوقه الإنسانية وحقوقه القانونية وحقوقه المدنية وحقوقه في أرضه ومياهه وكرامته؟ ما نوع الحياة التي يمكن للناس أن يعيشوها عندما توصف مدنهم بأنها سجون كبيرة؟ فقد قال منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط السيد ملادينوف مؤخرا إننا لا نبعد دائما أكثر من يومين أو ثلاثة أيام عن حرب أخرى في غزة. وما نوع المستقبل الذي ينتظره الفلسطينيون عندما تبلغ نسبة

بطالة الشباب ٦٠ في المائة ويكون واحد من كل اثنين من الفلسطينيين، كما قالت السيدة مولر، في حاجة إلى المعونة الإنسانية؟ هؤلاء أناس يائسون واليائسون يقومون بأفعال يائسة.

وليس لديهم على الصعيد السياسي أفق ولا أمل في التوصل إلى تسوية سلمية. لقد أُفرغ حل الدولتين من كل عنصر أساسي لإقامة دولة فلسطينية، ونُسفت جميع قضايا الوضع النهائي – التي هي أساس الحل العادل للنزاع – بفعل الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب مثل الضم، الأمر الذي سيجعل حل الدولتين مستحيلا. إن توسيع المستوطنات ومصادرة الأراضي والإجراءات الإسرائيلية في القدس تجعل من المستحيل أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية في المستقبل. ولا تؤدي هذه الحالة إلى اليأس فحسب، بل تؤدي أيضا إلى فقدان الثقة في المجتمع الدولي وفي السلام. وقد تبيّن تشاؤم الفلسطينيين في دراسة استقصائية أجرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر عندما وجدت أن ٥٢ في المائة من جيل الألفية الفلسطيني يعتقدون أن النزاع لن ينتهي أبدا. وهناك حاجة ملحة إلى مسار مختلف، وبنية مختلفة، وإلى صفحة جديدة في الشرق الأوسط. فالوضع الراهن لم يعد مقبولا.

وفي لبنان، تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة رئيس الوزراء حسان دياب الليلة الماضية بعد ثلاثة أشهر من أزمة سياسية وموجة من المظاهرات التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ البلد. وتواجه الحكومة الجديدة، التي يطلق عليها لقب ”حكومة الخلاص“، تحديا كبيرا لإخراج لبنان من الأزمة الراهنة. ونعول على دعم جميع أصدقاء لبنان في المجتمع الدولي، لأن استقرار لبنان مهم للمنطقة بأسرها.

لقد وعد رئيس الوزراء الجديد المتظاهرين بأنه سيعمل على تلبية مطالبهم. وقد شكلت الحكومة الجديدة لجنة لصياغة بيان سياستها العامة لتفوز في التصويت على منحها الثقة في البرلمان. إن الحالة في جنوب البلد هادئة، كما أكدت الأمم المتحدة من جديد، ولكن الانتهاكات الإسرائيلية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فضلا عن انتهاكاتها لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، لا تزال مستمرة بلا هوادة. وقد سجلت قوات الدفاع اللبنانية ٢ ٦٢٠ انتهاكا في عام ٢٠١٩، بما في ذلك انتهاكات برية وبحرية وجوية. وتتعارض تلك الانتهاكات مع الشرعية الدولية وتؤجج التوترات في جنوب لبنان. فالانتهاكات الجوية على وجه الخصوص ترهب الشعب اللبناني على أساس يومي.

وتتطلب الحالة في الشرق الأوسط من المجلس ومن المجتمع الدولي أن يتّحدا حول فكرة أن القانون الدولي، كما قال زميلي الألماني بالأمس، ليس قائمة انتقائية. ويتعين على المجلس أن ينفذ قراراته – سواء بشأن فلسطين أو لبنان أو مرتفعات الجولان أو أجزاء أخرى من المنطقة – من أجل استعادة العدالة والسلام والأمن في الشرق الأوسط.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل إسرائيل الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد بورغل (إسرائيل) (*تكلم بالفرنسية*): لقد أحطنا علما بالشواغل التي أعرب عنها بعض الأعضاء بشأن الموضوع الذي اختار وفد بلدي أن يركز بيانه عليه خلال هذه المناقشة (انظر S/PV.8706). وفي هذا الصدد، نشير إلى أن موضوع هذه المناقشة المفتوحة هو ”الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“. ولذلك فمن الطبيعي أن يقرر كل وفد بحرية المواضيع التي يختار تناولها، وفقا لمواقفه وشواغله. وهذا هو جوهر الثراء في مداولاتنا، ولا يمكننا أن نتصور أن البعض سيسعى إلى فرض طريقة تفكير واحدة بشأن هذه المسألة، يحظر الانحراف عنها.

أما وفد بلدي فيؤمن حقا بأن من الضروري، وإن خاطرنا بتكرار أقوالنا، أن نتذكر أن أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في منطقتنا. وتنفق إيران ما يقرب من ٧ بلايين دولار سنويا على تمويل شبكاتها – وهذا

بطبيعة الحال على حساب الإضرار بمواطنيها واحتياجاتهم – وهي تُصدّر صواريخها، فضلا عن الإفراط في نشر أيديولوجيتها المدمرة في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وقد دعت إيران صراحة إلى تدمير إسرائيل، التي هي دولة عضو في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٩. ولذلك يتعين على مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يدينا بشدة الانتهاكات الإيرانية وأن يتخذا جميع التدابير اللازمة لكفالة وضع حد لها بأي ثمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أشكر المترجمين الشفويين على جهودهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.